حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي – العدد ٢١، تموز ٢٠٠٥

المعهد المالي يوقع اتفاق تعاون مع مركز الدراسات المصرفية (ص٧)

الافتتاحية

شهدت وتشهد الساحة السياسية اللبنانية عامةً والمالية العامة خاصة مرحلة دقيقة جداً وعلى حد كبير من الصعوبة. وإنني إذ كلِفت مسؤولية قيادة وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة في هذا الجو العام، ولو لفترة محدودة، سعيت إلى العمل مع المعنيين على تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد وضخ دينامية جديدة للمالية العامة عبر الحث على استعادة الثقة وتوضيح رؤية التوازن المالي.

والآن ومع استقالة مجلس الوزراء بموجب انتهاء المدة الدستورية لمجلس النواب كان لا بد أن أتوجه إلى قراء حديث المالية لإطلاعهم على ما تم تحقيقه في الفترة الزمنية التي توليت فيها حقيبة وزارة المالية والتي امتدت على ٦٠ يوماً (٨٠٠ ساعة عمل). ومن ضمن هذا الاتجاه إطلاق عدة مبادرات ومتابعة مشاريع أهمها ما يلي:

دائرة كبار المكلفين

افتتحنا مؤخراً دائرة كبار المكلفين في مديرية المالية العامة والتي تهدف إلى تسهيل المعاملات الإدارية للمكلف عبر تجنيبه عبء التعامل مع إدارات عدة، بحيث تؤمن هذه الدائرة إدارة كل أنواع الضرائب المتعلقة بكبار المكلفين. وتأتي هذه الخطوة في إطار توجه عام لإعادة تنظيم وزارة المالية وفقاً للمهام المنوطة بها وليس بحسب أنواع الضرائب كما كانت الحال عليه حتى الآن، وذلك بهدف تأمين خدمات أفضل للمكلفين تتسم بالسرعة والفعالية وتتلاءم مع خصوصيات كل فئة من فئات المكلفين.

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب

- ملخّص عن نشاطات التدريب في المعهد المالي
- أربع دورات تدريبية حول "الخضوع والتكليف بين اشتراكات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل على الرواتب والأجور" – ص٢
- ١٤ آذار ٢٠٠٥. خطوة نوعية لجهاز مراقبة التحقق في مديرية الواردات – ص١
- مراقب التحقق: ما هي مهامه؟ – ص٢
- المؤسسات العامة في رحاب وزارة المالية: حوار وتبادل خبرات في الموازنة والمحاسبة والضرائب والقوانين – ص٢
- مواضيع الساعة في تدريب إدارة الجمارك – ص٣
- حماية أنظمة المعلومات في وزارة المالية – ص٣

شركاء في التدريب

- التعاون مع وزارة المالية الفرنسية
- تعاون مثمر بين المعهد المالي ومديرية المحاسبة العامة الفرنسية – ص٤
- التوجهات الحديثة في مجال التدريب المستمر في الإدارة العامة الفرنسية –ص٤
- إعداد وتنفيذ موازنة الدولة في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا – ص٥
- التعاون مع الاتحاد الأوروبي – ص٥
- لبنان ٢٠١٠: هل يتحقق حلم باتريك رونو؟ – ص٥
- التعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان –ص٧
- المعهد المالي يوقع اتفاق تعاون مع مركز الدراسات المصرفية –ص٧

أخبار الوزارة

- إحداث دائرة كبار المكلفين ضمن مديرية الواردات... – ص٩
- إدارة الجمارك كرمت المتقاعدين لديها... – ص١٠
- الضريبة على القيمة المضافة ... بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها – ص١٠

مشاريع جديدة

- النوعية والتواصل مع المواطن بدءً من مديرية الواردات – ص١١

الملف: مشروع تحسين الأداء في مديرية الواردات – ص١١

أخبار سريعة – ص١٣

حديثكم حديثنا – ص١٤

حياة الوزارة – ص١٦

المكتبة المالية – ص١٧

الافتتاحية

صغار المكلفين

ويبقى هدفنا دعم النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال دعم صغار المكلفين عبر تسهيل إمكانيات حصولهم على القروض كما وتشجيع هذه الفئة من المكلفين على تأدية الضرائب ليصبح حجمها أكبر في المال العام وكي لا يظل النمو الاقتصادي يرتكز على جزء من المكلفين دون سواه. فتأدية الضريبة جزء من ممارسة المواطنة والضريبة هي مفهوم سيادي للدولة لا يجب أن يقترن بمفهوم القهر والسلطة. من هنا يكمن هدف وزارة المالية للسنوات القادمة في ترسيخ هذا المفهوم لدى المواطن اللبناني وتشجيعه على تأدية الضريبة طوعاً.

مصداقية الدولة ومصداقية وزارة المالية

ويتجلى التحدي للسنوات العشر المقبلة في تأمين مصداقية الدولة بشكل عام ومصداقية وزارة المالية في كيفية إدارة المال العام وطريقة تعامل العاملين فيها مع أمور المواطنين بشكل خاص. ونحن نعمل في هذا الإطار، ومنذ اليوم الأول، على تأمين التوازن بين نفقة عادلة وجباية فاعلة صوناً للمساواة بين المواطنين ومنعاً لهدر المال العام. فلقد لحظنا أن النفقات تعاني من ثلاث مشاكل أساسية: فهنالك نفقات تذهب هدراً، ونفقات تذهب بشكل غير واضح، ونفقات تعتبر أعلى مما يجب أن تكون. لذا يترتب علينا- وبمقابل تفعيل الجباية- العمل على ترشيد الإنفاق ووضع تصور كامل لدفع متأخرات الدولة من استملاكات وضمان اجتماعي ومستشفيات وسلسلة رتب ورواتب، إلخ. فمن هنا جاء طلبنا من الإدارات المعنية لتزويدنا بالأرقام الدقيقة والنهائية للتثبت من تكلفة المتأخرات. كما ويترتب علينا تأمين شفافية أكبر بالنسبة للإنفاق العام. فللمواطن، دافع الضرائب، الحق أن يعلم أين يذهب المال العام.

قانون حماية المستهلك

وإننا إذ ندرك تماشي الإصلاح المالي مع تنشيط الاقتصاد العام، نستكمل توجهنا هذا من خلال عملنا في وزارة الاقتصاد حيث أعلنا البدء بالعمل بقانون حماية المستهلك الجديد، ومن خلال الدعم الذي نأمل تأمينه لتنشيط بورصة بيروت من خلال إنشاء هيئة رقابة عليها، وتقديم الحوافز إلى الشركات لإدراج أسمائها في البورصة لاسيما إلى "الدياسبورا" اللبنانية التي نعوّل كثيراً عليها، و من خلال اعتماد التجارة الإلكترونية.

أخيراً، العمل على توثيق "الطريق إلى ميثاق بيروت" لنهضة لبنان وهي رؤية متكاملة تهدف إلى حوار سياسي باتجاه الإصلاح الذي هو ركيزة النهوض بالاقتصاد اللبناني والسيطرة على نمو الدين العام وخلق فرص العمل خاصة للشباب اللبناني.

ملخص المشاريع التي تم تنفيذها:

- إطلاق وحدة كبار المكلفين
- إعادة إطلاق المجلس الأعلى للمحاسبة
- قرار يلغي الإجحاف بحق الأساتذة الثانويين
- قرار يسمح بحسومات أكثر انسجاماً مع مدخول المتقاعدين
- توقيع الاتفاق بين المعهد المالي وجمعية المصارف لاستمرار التعاون وتطويره
- قرارات داخلية تسهل عمل المكلفين والمراقبين
- إقرار صندوق تقاعد لخبراء المحاسبة
- دفع مستحقات داخلية مع الحفاظ على ضبط العجز
- إطلاق برنامج تجريبي للتصريح الإلكتروني للضريبة
- المساهمة الفاعلة للبرنامج التقني مع صندوق النقد الدولي
- طرح برنامج محاسبي جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومع رحيل مجلس الوزراء هذا نأمل متابعة هذا المسار من قبل من سيستلم زمام حقيبتي المالية والاقتصاد من بعدنا، من خلال خطوات تهدف إلى تفعيل الاقتصاد وتنشيط المالية العامة على أساس شمولية التخطيط وحيادية القرار.

وزير المالية
دميانوس قطار

سيرة الوزير دميانوس الذاتية

من مواليد جزين العام ١٩٦٠، متزوج وله أربعة أولاد... نال سنة ١٩٨٦، شهادة في المعلوماتية والإدارة من الجامعة اللبنانية بالتعاون مع الكونسرفتوار الوطني الفرنسي للفنون والمهن. CNAM تابع برنامج دكتوراه في التخطيط الاستراتيجي في جامعة الروح القدس، الكسليك (١٩٨٧-١٩٨٩)؛ كما تابع برامج في القيادة والاقتصاد السياسي كان آخرها في جامعة هارفرد في العام ٢٠٠١.

كان عنصراً فاعلاً في المجتمع المدني حيث تطوع بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٠ في مشاريع اجتماعية نذكر منها: تعزيز العلمانية والعمل الاجتماعي (سنتين)، التوعية لمكافحة المخدرات (سنتين)، الصليب الأحمر اللبناني (١٠ سنوات)، إلى جانب توليه نشاطات مع شباب الجامعات في لبنان.

أما حياته المهنية فبدأت مع تدريس الرياضات (١٩٨٠-١٩٨٧)، ليصبح لاحقاً مدير غرف الإسعاف الأولي في الصليب الأحمر اللبناني (١٩٨٧-١٩٨٩). عمل بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢ كمستشار تنظيمي من ثم تولى بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠ منصب مدير عام مجموعة الجيدة في قطر. بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ كان له دور في إجراء دراسات سياسية اقتصادية تركز على الإصلاح الديمقراطية. تولى بين عامي ٢٠٠٣ ونيسان ٢٠٠٥ منصب مستشار لمجموعات مالية واستثمارية في كل من دبي وباريس، ليتولى في ١٩ نيسان ٢٠٠٥ حقيبة وزارة المالية والاقتصاد والتجارة.

ملخّص عن نشاطات التدريب في المعهد المالي

شـهـد الـعـام ٢٠٠٤ **نقلة نوعية وميزة** في أداء المعهد المالي سـاهـمت في تحسين نوعية وكمية الخدمات التي يقدمها والنشاطات التي يقوم بها، وفي تـعـزيـز مـوقـع وزارة المالـيـة والمعـهـد عـلـى المستويين المحلي والإقليمي. وقد سجّل العام ٢٠٠٤ **أرقاماً قياسية في التدريب** حيث بـلـغ إجـمـالي عـدد المشاركين في الدورات والبرامج المحلية والإقليمية والدولية ٢٩٧٧ مـتـدربـاً مـقـابـل ٢٠٨٨ مـتـدربـاً في الـعـام ٢٠٠٣. وفي موازاة زيادة أعداد المتدرّبين، تميّز التدريب الداخلي لهذا العام **بمستوى عالٍ من الجودة** في محتوى البرامج والتقنيات والمواد التدريبية. وقد ردّ فريق التدريب على مختـلـف الاحـتـيـاجـات الـواردة إلى المعـهـد وطوّر نحو ٢٠ برنامجاً جديداً في المواضيع الـقـانـونـيـة والمحاسـبـيـة والإدارية والجمركية. كما استقبل المعهد المالي ١٠٨ **موظفاً جديداً** في مديرية المالية العامة و٤٨ رسّاماً ومسّـاحـاً في مـديـريـة الشـؤون الـعـقـاريـة والمساحة.

وانسـجـامـاً مـع تـوجـهـات الـعـام الـسـابـق، تابع فريق التدريب العمل على تنظيم البرامـج الـتـدريـبـيـة ردّاً عـلـى الاحـتـيـاجـات الواردة إلى المعهد من مختلف مديريات ووحدات وزارة المالية. ولعل أهم الدورات التي نظمها المعهد هي الآتية:

أربع دورات تدريبية حول "الخضوع والتكليف بين اشتراكات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل على الرواتب والأجور"

كـثـيـراً ما تثار أوجه التشابه بين اقتطاع اشتراكات الضمان الاجتماعي من رواتب وأجـور المضـمـونين وبين اقـتـطـاع ضـريـبـة الـدخـل مـن تـلـك الـرواتب والأجـور. وقـد فرضت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ من قانون ضريبة الدخل (المضافة بموجب القانون رقم ٨٠/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٧/١٩) التطابق بين التصريح المقدّم إلى الضمان الاجتماعي والتصريح المقدم إلى دوائر ضريبة الدخل. ونظراً لأهمية الموضوع ودقّته، طوّر المعهد المالي بالتعاون مع الخبير في شؤون الضمان، الأستاذ رفيق سلامة، برنامجاً تدريبياً يهدف إلى إبراز نقاط التقارب ونقاط التمايز بين كل من اشتراكات الضمان والضريبة على الرواتب والأجور وإلى تحديد الطبيعة الـقـانـونـيـة لـلاشـتـراكـات وتحـديـد الأشـخـاص الخاضـعـة أجـورهـم لاشـتـراكـات الـضـمـان والأشخاص الخاضعة أجورهم لضريبة الرواتب، فضلاً عن كيفية التمييز بين الكسب الخاضـع لـلاشـتـراكـات والـدخـل الخاضـع لـلـضـريـبـة عـلـى الـرواتب وإلى شرح حساب الاشتراكات وتنظيم الجداول والتسديد ومواضيع عدة أخرى. وقد لاقت هذه الدورة إقبالاً كبيراً، فعمد المعهد المالي إلى تكرارها ٤ مرات بين كانون الأول ٢٠٠٤ وأيار ٢٠٠٥ وقد ناهز عدد المشاركين الإجمالي المائة مشارك من مراقبين رئيسيين ومراقبين في مديرية الواردات ومجموعة من الموظفين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ■

١٤ آذار ٢٠٠٥، خطوة نوعية لجهاز مراقبة التحقق في مديرية الواردات

في ١٤ آذار ٢٠٠٥، وبالتعاون الوثيق مع مدير الواردات، أطلق المعهد المالي برنامجاً تدريبياً مكثفاً لجهاز مراقبي التحقق في هذه المديرية. هذا البرنامج، الذي تمّ تصميمه بناءً على طلب مراقبي التحقق وعلى احتياجاتهم الفعلية، يهدف إلى تشكيل نواة قياديّة قادرة على تقديم الدعم اللازم لمدير الواردات في متابعة عمل الدوائر والقيام بالدراسات الاقتصادية والضريبية اللازمة والمساهمة في تحسين الملفات الضريبية وفي وضع الأسس اللازمة لتوحيد التطبيق.

يشتمل هذا البرنامج على مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل في مواضيع الضرائب والرسوم والقوانين والإدارة والمصارف والتأمين والمعلوماتية وأخلاقية الوظيفة ومواضيع عدة أخرى، وهو يمثّل نقلة نوعية في مجال التدريب إذ أنه يركّز على الأوجه المتكاملة لوظيفة محددة وهي وظيفة مراقب التحقق. ويتميّز هذا البرنامج أيضاً بتبادل الخبرات بين مراقبي التحقق الذين أتوا من خلفيات مختلفة ومن خبرات متفاوتة في الشأن الضريبي في وزارة المالية. يستمر البرنامج لمدة ستة أشهر بمعدل حلقتين أو ثلاثة حلقات في الأسبوع. ■

مراقب التحقق: ما هي مهامه؟

وفقاً للمادة ٣٩ من قانون المحاسبة العمومية، يعمل جهاز خاص على مراقبة مختلف عمليات طرح الضرائب والرسوم التي تتولى أمرها مديرية المالية العامة يعرف بجهاز مراقبي التحقق تحدد صلاحياته وكيفية ممارسة أعماله بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير المالية.

أهداف عمل مراقبة التحقق

مراقبة أجهزة التنفيذ الموكلة تطبيق قوانين الضرائب والرسوم وما يتبعها من مراسيم وقرارات توجيهية، وذلك بهدف رفع مستوى عمليات التحقق الضريبي لجهة الفعالية وثبات التكليف وصحة الأرقام الواردة فيه وعدالته والمساواة بين المكلفين وسرعة التنفيذ وتوحيد أسس التكليف.

نطاق العمل

تشمل صلاحيات مراقبي التحقق كافة أنواع الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة والتي تتولى أمرها مديرية المالية العامة على كافة الأراضي اللبنانية.

حدود الرقابة

يقتصر عمل مراقبة التحقق على تقديم تقارير دورية تتضمن ملاحظات المراقبين على سير عمليات التنفيذ وفقاً للأهداف المذكورة أعلاه، علماً أن أعمال التنفيذ تبقى من اختصاص الدوائر المختصة. وتتناول المراقبة مختلف عمليات طرح الضرائب والرسوم وفق برنامج ينفذ بناء على تكليف دائم من مدير الواردات حيث تتوزع المهام على الشكل التالي:

١. الإطلاع في كل حين على برامج عمل الدوائر وكيفية تنظيم العمل الداخلي بين المراقبين وإبداء ملاحظاتهم على مسار العمل عند الاقتضاء.
٢. متابعة مستمرة لأعمال التنسيق بين الدوائر المعنية بضريبة واحدة من أجل توحيد أسس التكليف بينها، وأثناء تطبيقها للقوانين والأنظمة بشكل منسق. وفي هذا المجال تقتصر مهمات مراقبي التحقق على الملاحظات على أي اختلاف في التطبيق بين الدوائر المعنية تحقيقاً لهدف المساواة بين المكلفين.
٣. التدقيق المحلي والكشف الميداني إذا اقتضى الأمر على جميع عمليات طرح الضرائب والرسوم في جميع مراحلها قبل أو بعد إجراء التكليف أو فرض الرسم؛ وإذا تبين لهم من خلال التدقيق حصول تجاوزات سواء كانت ناتجة عن تفسير خاطئ للنصوص القانونية أو عن تحديد غير واقعي لمطرح الضريبة أو الرسم، فعلى المراقبين أن يعلموا مدير الواردات بموجب مطالعة خطية مدى التجاوز أو المخالفة وما يقترحونه من إجراءات أو تعديلات يرون إدخالها على الإيراد أو الربح أو التخمين للمحافظة على حق الخزينة، ولتطبيق صحيح للنصوص القانونية. في هذا الإطار، يسهل جميع رؤوساء وحدات الضرائب التابعة لمديرية المالية العامة مهمة مراقبي التحقق حيث يضعوا بتصرفهم كافة المستندات التي يتطلبها التدقيق.
٤. دراسة وإعداد الرأي لجميع المعاملات التي يبت فيها مدير الواردات بحكم قوانين الضرائب النافذة بما في ذلك:

- دراسة الاعتراضات
- التنزيلات المقترح عرضها على مدير الواردات
- الاستردادات الضريبية.
- دراسة ما يحيله عليهم مدير الواردات من قضايا لدرسها ضمن إطار طبيعة عملهم.

(أعد هذا النص مراقبو التحقق السيدة رولا شهاب، والسيدان ربيع علم الدين، وخليل حرفوش)

المؤسسات العامة في رحاب وزارة المالية: حوار وتبادل خبرات في الموازنة والمحاسبة والضرائب والقوانين

افتتح المعهد المالي في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٥ البرنامج التدريبي المكثّف في الإدارة المالية للمسؤولين الماليين والمحاسبين في المؤسسات العامة وسلطات الرقابة وسلطات الوصاية عليها. ويأتي هذا البرنامج تطبيقاً لبنود التعميم الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٤/١٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ وهو يهدف إلى تحسين تشغيل المؤسسات العامة الإدارية والاستثمارية وتحديث إدارتها المالية بما يؤمن حسن استعمال مواردها وزيادة إنتاجيتها وترشيد نفقاتها.

امتد هذا البرنامج التدريبي لغاية ٢٨ نيسان ٢٠٠٥ وقد تم توزيع المشاركين على ٦ مجموعات وبلغ عدد المشاركين الإجمالي ١٠٢ موظفاً من ٦٠ مؤسسة عامة وسلطات الوصاية والرقابة. أما عدد ساعات التدريب الإجمالي فبلغ ٧٥ ساعة تدريب بمعدل ٣٣ ساعة للموظف الواحد أو ما يعادل ٧ أيام تدريبية وقد تولّى تنفيذ الحلقات ١١ مدرّباً من وزارة المالية ومن ديوان المحاسبة ومن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. تنوّعت مواضيع التدريب في هذا البرنامج وتميّزت هذه اللقاءات بالنقاش المعمّق وبالسعي إلى توحيد التطبيق في إعداد الموازنة وقطع الحساب وفي حسن إبرام الصفقات العمومية وفي تطبيق الضرائب والرسوم فضلاً عن المحاسبة التجارية. ونظراً إلى الإقبال والاستحسان الذي لاقاه هذا البرنامج من قبل المؤسسات العامة، دعا المعهد المالي إلى دورة جديدة خلال شهري أيار وحزيران ٢٠٠٥، والتدريب حالياً مستمر لحوالي ٥٥ مشاركاً جديداً. ■

مواضيع الساعة في تدريب إدارة الجمارك

نظام القضايا...

أستكمل المعهد المالي الدورات التدريبية المخصصة لإدارة الجمارك خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٥ حيث كثفت الجهود لإدخال مواضيع حديثة على دورات التدريب كان أهمها نظام القضايا.

وقد أضيف هذا الموضوع على برنامج تدريب إدارة الجمارك نظراً لشموليته لناحية التعريف بمهام إدارة الجمارك ونطاق عمل موظفيها لاسيما في ما يتعلق بالمخالفة الجمركية ومكافحتها. فهو يعزز معلومات ومهارات الموظفين المتعلقة بالتطبيق السليم للقانون في مجال ردع المخالفين والحؤول دون تجاوزه. وقد حظي هذا الموضوع بدورة تدريبية في شهر آذار تولاها السيد سهيل علي حسن، مدير إقليم بيروت سابقاً حيث استفاد المشاركون من خبرته الواسعة في هذا المجال. ■

برنامج التدريب الجمركي الإقليمي

شهد برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع المعهد المالي وإدارة الجمارك اللبنانية تطوراً كمياً في العام ٢٠٠٤ حيث شارك ٣٣٣ متدرباً في ١٢ دورة تدريبية منهم ١٥٨ موظفاً جمركياً من جنسيات عربية مختلفة.

أما الأحداث الأخيرة التي طالت لبنان منذ شباط ٢٠٠٥، فقد أثرت سلباً على البرنامج حيث تمّ إلغاء عدد من الدورات التدريبية التي كان من المقرر عقدها في تلك الفترة. غير أن البرنامج استعاد دوراته في الفصل الثاني من العام ٢٠٠٥ فتم تنظيم دورتين: الأولى تناولت موضوع المعايير الدولية للمحاسبة وعقدت في الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٥ نيسان وشارك فيها ٢٣ متدرباً من لبنان وبلدان أخرى. أما الثانية فتناولت موضوع حماية الملكية الفكرية وعقدت من ٩ إلى ١٣ أيار وشارك فيها ٣١ متدرباً. ■

برامج المعلوماتية

بلغ عدد ساعات تدريب المعلوماتية في المعهد في العام ٢٠٠٤ حوالي ٤٥٧٨ ساعة تدريب، إذ نفذ المعهد ٦٣ دورة تدريبية في ١٦ موضوعاً مختلفاً شارك فيها ٥٥٤ متدرباً من مختلف إدارات وزارة المالية. وتحقيقاً للمزيد من الفعالية، نفّذ فريق المعلوماتية بعض الدورات في المناطق كما قام بلقاءات دورية مع بعض الموظفين لتقييم التدريب ولاستنباط احتياجات جديدة.

أما بالنسبة لدورات العام ٢٠٠٥، فيلخص الجدول أهم الدورات التدريبية التي عقدت منذ بداية العام مع عدد المتدربين وكان أبرزها برنامج أمن المعلومات.

موضوع الدورة	عدد الدورات	عدد المتدربين
مدخل الى المعلوماتية	٥	٤٦
إنترنت	٣	٢٥
برنامج قاعدة البيانات (مستوى مبتدئ) – Access	٣	٢٥
كيفية إنشاء البيانات الإحصائية من برنامج – Excel	٢	١٣
برنامج طباعة النصوص (مستوى متوسط) – Word	١	٦
أمن المعلومات – IT Security	٧	٨٥
برنامج العروض التقدمية – Power Point	١	٩

المخاطر في أمن المعلومات وحماية أنظمة المعلومات في وزارة المالية

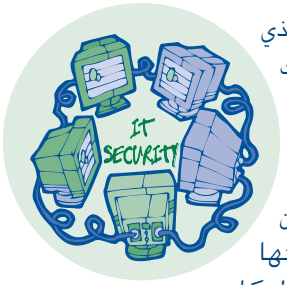

من الناحية الأكاديمية يعتبر "أمن المعلومات" العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها. ومن الناحية التقنية، فهو يشمل الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية. أما من الناحية القانونية، فيشكل موضوع أمن المعلومات موضع دراسات وتدابير لحماية سريتها وسلامتها ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة المنظمة. وهو هدف تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية التي تستهدف المعلومات ونظمها (جرائم الكمبيوتر والإنترنت). ومع شيوع الوسائل التقنية لمعالجة وتخزين البيانات وتداولها والتفاعل معها عبر شبكات المعلومات– وتحديداً الإنترنت - احتلت أبحاث ودراسات أمن المعلومات حيزاً هاماً في أبحاث تقنية المعلومات المختلفة، لبل أصبحت هاجس التقنيين في هذا المجال.

أما الهدف الرئيسي من أبحاث أمن المعلومات فيتلخص بتوفير العناصر التالية لأية معلومات:

- السرية أو الموثوقية Confidentiality: أي التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها سوى الأشخاص المخولين بذلك.

- التكاملية وسلامة المحتوى Integrity: أي التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به في أي مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل.
- استمرارية توفر المعلومات Availability: أي التأكد من استمرار عمل النظام المعلوماتي واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات أي أن المستخدم لن يمنع من وصوله إليها.

وحفاظاً على المعلومات المتضمنة في البرامج التي تعتمدها وزارة المالية وتأميناً للعناصر المذكورة أعلاه نظم فريق المعلوماتية في المعهد المالي، بالتنسيق مع المركز الآلي، سلسلة من حلقات توعية حول أمن المعلومات تتوجه إلى كافة العاملين في وزارة المالية. أطلق البرنامج الذي يحمل عنوان "حماية أنظمة المعلومات في وزارة المالية: حلقة توعية عن المخاطر في أمن المعلومات" بتاريخ ٧ شباط ٢٠٠٥ وتناول أهمية أمن المعلومات والمخاطر التي تواجه الموظف وتحديد مسؤولياته وتزويده بالإرشادات العملية والاحتياطات والبدائل في مواجهة أي محاولة لسرقة المعلومات لاسيّما كيفية استعمال كلمة السرّ والبريد الإلكتروني والإنترنت وقرصنة البرامج وحقوق النسخ ومواضيع أخرى وتولّى التدريب فيها مدربا المعلوماتية في المعهد المالي، السيدان إياد غنام ورياض أبو ساري.

ولقد لاقت الحلقات رواجاً حيث شارك فيها ٨٥ موظفاً من مختلف المديريات والوحدات التابعة لوزارة المالية. كما تنقّل مدرّبا المعلوماتية في المناطق حيث درّبا ١٤٢ موظفاً من المحتسبيات التابعة لمديرية الخزينة والدين العام.

ومن المتوقّع أن يتابع المعهد حلقات التوعية هذه لتطال كافة موظفي وزارة المالية وذلك تداركاً لأية محاولة خرق المعلومات الخاصة بوزارة المالية أو سرقة البيانات أو استعمال إمكانيات الوزارة لأهداف غير شرعية. ■

المخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه ٨٠ ٪ من موظفي وزارة المالية

- استعمال الإنترنت بطريقة عشوائية: قد يدخل الموظف إلى مواقع تحتوي على فيروسات وينقلها بالتالي إلى كل أجهزة وزارة المالية لأنها متصلة ببعضها البعض عبر شبكة الوزارة مما قد يؤدي إلى تعطيل كافة الأجهزة.
- لناحية إنشاء كلمة سر: تشكل كلمة السر عنصراً أساسياً في حماية أمن المعلومات، ويستهدفها "قراصنة المعلوماتية" للدخول إلى أجهزة الموظفين.
- استعمال البريد الإلكتروني: يحد تبادل صور وملفات كبيرة الحجم بين الموظفين من فعالية الـExchange Server الخاص بالوزارة.

إياد غنام، مدرّب المعلوماتية

التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

تعاون مثمر بين المعهد المالي ومديرية المحاسبة العامة الفرنسية

يتسم التعاون بين المعهد المالي ومديرية المحاسبة العامة الفرنسية القائم منذ العام ٢٠٠٣ بطابعه النشيط والمثمر أما العلاقة بين الطرفين فتوثقها الزيارات المنتظمة التي يجريها منسّق المديريّة السيد آلان تيبو وأفراد بعثة التعاون الدوليّة والمدرسة الوطنية للخزينة الفرنسية إلى المعهد المالي ووزارة المالية. مما يسمح وضع برنامج نشاطات يتم تجديده سنويّاً إثر هذه الزيارات. إلى جانب ذلك يزور وفد من المعهد المالي شركاءه الفرنسيين بانتظام بهدف تبادل الخبرات في مجال التدريب والمالية العامة. ويتناول التبادل بين الأطراف نشاطات متعددة يشارك فيها كبار الموظفين في وزارة المالية لتعريفهم على مشاريع الإصلاح والتحديث المطبّقة حالياً في فرنسا. ولعل أهمها مشروع تحسين أداء الإدارة الذي استندت عليه مديرية الواردات اللبنانية لوضع مشروع مماثل بدأت تطبيقه مطلع العام ٢٠٠٥ (مراجعة الملف). ومن مواضيع تبادل الخبرات نذكر: الوسائل الجديدة المعتمدة للتحصيل، طرق إدارة معاشات التقاعد، وأساليب الرقابة على المؤسسات العامة، وغيرها من المجالات التي سمحت بالإطلاع على الخبرات الفرنسية. وسوف تستمر الشراكة في غيرها من مشاريع التعاون والتبادل. ■

التوجهات الحديثة في مجال التدريب المستمر في الإدارة العامة الفرنسية

في إطار تبادل الخبرات والتجارب بين المعهد المالي والمعهد الفرنسي للإدارة العامة والتنمية الاقتصادية (IGPDE)، استقبل المعهد المالي السيد فيليب بلومنفلد، المدير المساعد ومسؤول الشؤون التدريبية في المعهد الفرنسي، في الفترة الممتدّة من ١ إلى ٣ حزيران ٢٠٠٥. وهدفت مهمّة السيد بلومنفلد إلى الإطلاع على تجربة المعهد المالي وإلى تزويد فريق التدريب بالتوجهات الحديثة في مجال التدريب المستمر في الإدارة العامة الفرنسية.

وتخلل اليوم الثاني للزيارة، ورشة عمل مع الخبير الفرنسي حول "التدريب المستمر في فرنسا: الواقع الحالي والتحديات المستقبلية". شارك فيها ١٦ موظفاً يتولون شؤون التدريب في بعض الإدارات اللبنانية لاسيما من ديوان المحاسبة والمركز التربوي ووزارة الشؤون الاجتماعية والأمن العام وإدارات أخرى.

كما عمل فريق التدريب في المعهد المالي على مدة يومين مع الخبير الفرنسي لتطوير آلية التدريب المستمر الحالية في المعهد وخصوصاً في مجال دراسة طلب التدريب وتحديد الاحتياجات ودفتر الشروط. كما وضع الفريقين خطة عمل مشتركة للفترة المقبلة في مجال تبادل البرامج والبعثات والتخطيط لبرامج تدريب إقليمية. ■

إعداد وتنفيذ موازنة الدولة في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا

ضمن استمرارية التعاون بين المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا (ENA) ووزارة المالية اللبنانية– المعهد المالي، التي تترجم بدورات تدريبية دولية متخصصة في الإدارة العمومية يشارك فيها موظفون من وزارة المالية، حضر المراقبان هاني سلهب ووسام جوني من مديرية الموازنة ومراقبة النفقات دورة متخصصة حول إعداد وتنفيذ موازنة الدولة وذلك من ٢٠ شباط و لغاية ١٨ آذار ٢٠٠٥ شارك فيها موظفون ماليون من مختلف الدول العربية والإفريقية.

بلغ عدد موظفي وزارة المالية الذين استفادوا من دورات في المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ٢٢ مشاركاً بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.

مسار الدورة:

تركَّزت مداخلات الدورة على أهم المشاكل التي تعترض إعداد وتنفيذ موازنة الدولة الفرنسية وعلى الدور الذي اضطلعت به إدارة إصلاح الميزانية في إعداد القانون الفرنسي الجديد للموازنة، وقد تمت في هذا الإطار المقارنة مع تجارب دول أخرى في هذا المجال على غرار السويد وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاستخلاص إيجابيات ونقائص كل تجربة على حدة... كذلك خصص جانب من هذه الدورة لتقديم تجارب الوفود المشاركة حول إعداد وتنفيذ الموازنة في دولهم وقد تم عرض التجربة اللبنانية الذي اشتمل على تقديم لمختلف المراحل والأطراف المعنية في إعداد الموازنة اللبنانية وتنفيذها.

وقد تم التركيز أيضاً على إشكاليات تنفيذ موازنة الدولة وما يمكن اتخاذه من إجراءات خلال السنة المالية تماشياً مع المستجدات والتغييرات التي قد تطرأ مع الشروع في تنفيذ الموازنة وكيفية التعامل مع آثار هذه التغيرات سواء على صعيد النفقات أو الواردات واقتراح الحلول الممكنة لمجابهتها ومناقشتها.

وقد تم البحث بصورة معمقة في القانون الفرنسي الجديد (LOLF) الذي سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٦، وحظوظ نجاحه في فرنسا من جهة وإمكانية اعتماده في الدول المشاركة من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لبنان هو الأقرب إلى اعتماد هذا القانون من باقي الدول المشاركة. ■

المراقبان هاني سلهب ووسام جوني
مديرية الموازنة ومراقبة النفقات

التعاون مع الاتحاد الأوروبي

موظفون من وزارة المالية إطلعوا على أسس الاتحاد الأوروبي وخضعوا لدورات تدريب المدربين

في إطار برنامج "التدريب والمشورة في مجال الإدارة العامة للشركاء المتوسطيين" التابع للمفوضية الأوروبية، ينظم المعهد الأوروبي للإدارة العامة عدة برامج تدريب تتوجه إلى الشركاء الاثني عشر وتعالج المواضيع التالية: ١.معلومات أساسية حول الاتحاد الأوروبي؛ ٢. معلومات معمقة حول الاتحاد الأوروبي؛ ٣.تدريب المدربين وخلق شبكة لمراكز التدريب في مجال الإدارة العامة.

وقد شارك ١٣ موظفاً من وزارة المالية في البرنامجين الأول والثالث في الفترة الممتدة من أيلول ٢٠٠٤ إلى أيار ٢٠٠٥.

يهدف برنامج "معلومات أساسية حول الاتحاد الأوروبي" إلى نقل المعلومات الأساسية حول الاتحاد إلى عدد من موظفي الإدارات العامة لدى الشركاء المتوسطيين مما يساعدهم على فهم الشؤون الأوروبية ويساهم بالتالي في تطبيق اتفاقيات الشراكة وإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع حلول العام ٢٠١٠ وخلق شبكة من الخبراء المتوسطيين في مجال الاندماج مع الاتحاد.

أما برنامج تدريب المدربين فيهدف أولاً إلى تسهيل وتحسين تطبيق برامج التدريب الوطنية، ويركز على المواضيع التي تدعم تطبيق اتفاقيات الشراكة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي. وتتلخص الغاية الثانية منه بتوثيق التعاون في مجال تنمية وتدريب الموارد البشرية في الإدارة العامة؛ ويمكن اختصار الهدف الثالث بتشجيع تبادل الخبرات والمعارف. ■

لبنان ٢٠١٠: هل يتحقق حلم باتريك رونو؟

بمناسبة "يوم أوروبا"، ٩ أيار، أقام رئيس بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان، السيد باتريك رونو، حفل استقبال في مقره في اليرزة، حضره حشد من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين وهيئات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية. غير أن الكلمة التي ألقاها لم تحمل تصوره لأوروبا المستقبل إنما عبّر فيها عن تصوره للبنان في العام ٢٠١٠ كما يحلم به اللبنانيون. فبدلاً من خطاب لـ ٩ أيار ٢٠٠٥، أعد خطاباً لـ ٩ أيار ٢٠١٠ جاء فيه:

"اليوم إذاً ٩ أيار ٢٠١٠ ولا يسعنا سوى التعبير عن ترحيبنا بالنجاح المحرز منذ خمسة أعوام.

معدل النمو بلغ ٦٪. وانخفض معدل البطالة لدى الشبان اللبنانيين من ٧١٪ إلى ٣٠٪. فتراجعت الهجرة جراء ذلك. وفيما كانت خدمة الدين تستهلك ٧٥٪ من قيمة الصادرات في العام ٢٠٠٥ لم تعد تشكل في العام ٢٠١٠ إلا ١٥٪ ملتقيةً بذلك مع مستوى أهم شركاء لبنان من بلدان عربية ومجاورة.

في العام ٢٠٠٥، تم تحويل ٥٪ فقط من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع المنتِج. أما اليوم وبفضل معدلات متجانسة وإطار وحماية قانونية فعالين، بات ٤٠٪ من الاستثمارات منتِجاً. وعادل حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي حجم الواردات أي حوالى ٣٠٪ بفضل احترام معايير الجودة وسعي دائم للامتياز.

وما كان كل هذا ممكناً لولا وعي اللبنانيين. وعي واستعادة هوية نتجا عن نداء بيروت والاضطراب الذي عرفه لبنان أولاً في العام ٢٠٠٤ بمحاولة اغتيال مروان حماده ثم في العام ٢٠٠٥ باغتيال الرئيس الحريري والوزير والنائب باسل فليحان.

وفي ربيع العام ٢٠٠٥، تذكرون أن الجيش السوري كان قد غادر لبنان وكنتم تستعدون لانتخاب برلمان جديد. وتوجهتم إلى صناديق الاقتراع من دون أن تؤمنوا فعلاً بالتغيير الذي تمنّيتموه في ٨ و١٤ آذار.

وكنتم تقرؤون في الصحف آنذاك: "نأخذ الأشخاص أنفسهم ونبدأ من جديد". ولكن هذه الانطباعات لم تأخذ بالحسبان الاندفاع الرائع لدى الأجيال الجديدة التي كانت لديها فكرة واضحة عن لبنان الذي تريده للعام ٢٠١٠.

منذ خمس سنوات، كان هذا ممكناً لأن بعض المرشّحين وبالرغم من الوقت القليل المتوفر لهم للتحضير للانتخابات قد بنوا حملتهم على برنامج حقيقي. برنامج انتخبوا على أساسه واستوحت منه الحكومة.

تذكرون الحكومة الجديدة التي انبثقت عن تلك الانتخابات. فقد عرفت كيف تقدم للبنانيين تقويماً خالياً من أي مجاملة للوضع السياسي والمالي والاقتصادي والإداري في البلاد. تقويم ارتكزت عليه الحكومة لتتعهد بالقيام بإصلاحات طموحة موزعة على خمس سنوات. ولقد حددت كل مرحلة وكل عائق وكل حل وكل جهد وكل تضحية على اللبنانيين الاضطلاع بها لكي يستعيد لبنان مكانته الحقيقية في المنطقة.

وكان لبرنامج الحكومة ثلاث ركائز: النهوض بالوضع المالي وتنشيط الاقتصاد وعودة ثقة المواطنين بالدولة.

أذكر أن الأسرة الدولية والاتحاد الأوروبي بصورة خاصة قد دعما برنامج النهوض هذا الذي اندرج بوضوح في خطة العمل الملحوظة في إطار السياسة الأوروبية للجوار. وتلك المرة لم نرتكب الخطأ نفسه بالاكتفاء بتأجيل استحقاقات الدين. بل قدمنا مساهمتنا مرحلة تلو مرحلة وفقط عند إطلاق كل إصلاح، وذلك لكي نواكب فعلا جهد اللبنانيين.

واليوم في ٩ أيار ٢٠١٠، ألاحظ أنا الحالم، أن لبنان تمكن من التقرب من أوروبا بمشاركتها قيمها الأساسية من دون أن يخسر لا خصوصيته ولا عروبته.

وأخيراً، يسرني بوجه خاص أن يكون الاتحاد الأوروبي تمكن خلال مرحلة النهوض الصعبة تلك من المساهمة في حماية الفئات الأكثر حرماناً من اللبنانيين في الشمال والجنوب والجبل والبقاع وبيروت من تبعات التكييفات المرافقة لهذا النهوض. ونحن على الموعد في سنة ٢٠١٥ للاحتفال باندماجكم في السوق الداخلية الأوروبية- المتوسطية الكبرى الذي كان الرئيس الحريري والوزير فليحان يتمنيانه."

فهل يتحقق حلم باتريك رونو؟؟؟ ■

يوم أوروبا ...

تحتفل كافة دول الاتحاد الأوروبي بـــ"يوم أوروبا" في التاسع من أيار لاعتباره محطة مهمة في تأسيس الاتحاد. وقد تم اختيار هذا التاريخ تخليداً لاقتراح وزير الخارجية الفرنسي، روبير شومان، في ٩ أيار ١٩٥٠، أن تتولى الدول الأوروبية التي كانت على صراع في ما بينها (١٩١٤-١٩١٨ و ١٩٣٩-١٩٤٥) إدارة مواردها من الفحم والصلب إدارة مشتركة وذلك ضمن منظمة تفتح أبواب الإنتساب إليها أمام باقي الدول الأوروبية. هذه كانت أول خطوة نحو إنشاء الاتحاد الأوروبي...

التعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

نظّم المعهد المالي بالتعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان سلسلة ندوات في الشؤون الضريبية في مقرّ النقابة وقد شارك في هذه اللقاءات المئات من خبراء المحاسبة. تناولت هذه الندوات عرضاً موجزاً من قبل بعض رؤساء الدوائر والمراقبين الرئيسيين في وزارة المالية لمواضيع الضرائب والرسوم وتوضيحاً لبعض التطبيقات والمعاملات والإجراءات الحالية. وتعتبر هذه اللقاءات بمثابة فرصة مميزة للإجابة مباشرةً على تساؤلات خبراء المحاسبة وخطوة إلى الأمام في تعزيز التواصل والحوار بين النقابة ووزارة المالية.

وقد تمّ على هامش هذه اللقاءات توزيع سلسلة أدلّة المواطن على المشاركين. كذلك سهلت النقابة توزيع هذه الأدلّة على هامش المؤتمر الذي نظمته في فندق المتروبوليتان يومي ١١ و١٢ شباط ٢٠٠٥ تحت عنوان "Financial reporting: chances and challenges" وذلك ضمن زاوية خصصت لمنشورات وزارة المالية والمعهد المالي والمكتبة المالية خلال المؤتمر. وقد سمحت هذه المشاركة بالتعريف بنشاطات المعهد المالي، وبتوزيع المنشورات. ■

موضوع الندوة	التاريخ
ضريبة الأملاك المبنية	١٦ كانون الأول ٢٠٠٤
الضريبة على القيمة المضافة	١٠ كانون الثاني ٢٠٠٥
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	١ شباط ٢٠٠٥
رسم الطابع المالي	١٥ آذار ٢٠٠٥
رسم الانتقال	١٠ أيار ٢٠٠٥

المعهد المالي يوقع اتفاق تعاون مع مركز الدراسات المصرفية

وقع وزير المالية والاقتصاد والتجارة، الأستاذ دميانوس قطّار ممثلاً المعهد المالي، ورئيس جمعية مصارف لبنان، السيد جوزف طربيه، ممثلاً مركز الدراسات المصرفية، اتفاق تعاون بين الطرفين، في ٩ حزيران ٢٠٠٥، وذلك خلال حفل حضره كبار المسؤولين والمهتمين جرى في المكتبة المالية، مبنى المعهد المالي.

بداية رحبت مديرة المعهد المالي، السيدة لمياء مبيض بساط بالحضور، من ثم ألقى السيد طربي كلمة أكد فيها على أهمية التعاون بين القطاع المصرفي والسلطات المالية. وأشار إلى أن القطاع المصرفي سيستفيد، من خلال هذه الاتفاقية، من الخبرات والكفاءات المتوفرة في المعهد المالي، إذ نجحت وزارة المالية خلال السنوات الماضية في إرساء أسس صلبة للتدريب في هذا المعهد، معتمدةً على المؤهلات العالية للمسؤولين عنه. وأكد على الاستعداد للتعاون الكامل مع المعهد المالي لما في ذلك من دعم لإمكانيات الطرفين المشتركة. وأضاف: "من الطبيعي أن يكون هذا التعاون بنّاءً ومثمراً فنحن من مدرسة واحدة، من مدرسة مؤمنة بالتطوير والتنمية وبقدرات العاملين..."

أما الأستاذ قطّار فقد نوه بأهمية هذا الاتفاق ليس لناحية مضمونه بل لناحية إطاره حيث أنه يعزز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولاسيما المصرفي منه، وهي شراكة استراتيجية بالنسبة للدولة، وأهميتها ليست في ودائعها، بل أهميتها في كفاءاتها.

وكانت كلمة الختام للسيدة فدوى منصور، مديرة مركز الدراسات المصرفية، التي شكرت جميع من ساهم في إنجاح هذه الاتفاقية لاسيما "الوزير فؤاد السنيورة الذي حثّنا على تجسيد هذا التعاون ببروتوكول وللوزير قطّار الذي أصرّ على توقيع هذا الاتّفاق وللرئيس طربيه الذي آمن بأهمية هذا التعاون" وأضافت: "وسوف يخوض مركزنا تجربة جديدة بتعاونه مع المعهد المالي، نتمنّى أن يوفّقنا الله وأن يبقى التجديد حليفنا، فمسارنا مع التطوير والتحديث لا ينتهي أبداً." ونهاية وجهت كلمة شكر وتقدير إلى "السيدة لمياء مبيّض وفريق عملها، فلقد لمسنا منذ مطلع هذا العام من خلال تعاوننا مع المعهد المالي في أكثر من دورة تدريبية على الكفاءة والجدية والمهنية العالية." ◄◄

أهداف الاتفاق:

تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات التدريب وتنظيم اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات في المواضيع ذات الاهتمامات المشتركة الآتية:

- التعاون في تحضير مناهج وبرامج التدريب في مجال اهتمام الفريقين،
- تبادل المدربين والمتدربين،
- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تتناول مواضيع واهتمامات الفريقين،
- تبادل المنشورات والمعلومات،
- الإعلام عن أنشطة الفريقين والترويج لها،
- تنظيم لقاءات دورية بين المسؤولين في الفريقين،
- إعداد وتبادل الدراسات والأبحاث في المواضيع الاقتصادية والمالية.

يعتبر هذا الاتفاق، الذي يوقع على سنتين قابلة للتجديد، خطوة نوعية في مجال الانفتاح والتكامل بين القطاعين العام والخاص ويفسح المجال أمام تحقيق المزيد من فرص الإطلاع والتفاعل بين مختلف التجارب المحلية بما يساهم في تعميق أسس ومبادئ التعلم المستمر خلال المسار المهني للموظف ويحقق أفضل النتائج لجهة تبادل التقنيات والمعارف المؤدية لتحسين الإنتاجية ونوعية الخدمات في القطاعين العام والخاص. فإلى مزيد من هذه المبادرات...

وفيما يستمر التعاون بين المؤسستين على قاعدة تبادل الخبرات، يؤسس هذا الاتفاق لمرحلة تعاون أكثر فاعلية وغنى في ميادين التدريب لاسيما في مناهج الضرائب والإدارة والمواضيع المصرفية ويتمّ بموجبه تبادل المدرّبين بين المؤسستين. كما يسمح هذا الاتفاق بتنظيم المؤتمرات المشتركة وتبادل المنشورات والمعلومات ويمهّد أمام إعداد وتبادل الدراسات والأبحاث في المواضيع الاقتصادية والمالية والمصرفية.

وكان المعهد قد عمل على توطيد علاقات التعاون والتبادل مع مركز الدراسات المصرفية التابع لجمعية مصارف لبنان وجامعة القديس يوسف وذلك في إطار سعي المعهد المالي ووزارة المالية لتأسيس علاقات شراكة مع مؤسسات التدريب العاملة في الميادين الاقتصادية والمالية حيث أعد المعهد لحساب مركز الدراسات المصرفية برنامجي تدريب يتوجهان لموظفي المصارف نفذاه مدربان من المعهد: تناول الأول "النظام الضريبي في لبنان" (شباط وآذار وحزيران ثم تموز ٢٠٠٥). فيما تناول البرنامج الثاني "أسس أرشفة الوثائق وحفظها" (أيار ٢٠٠٥). وسوف يستعين المعهد المالي بخبرات مركز الدراسات المصرفية لتطوير برامج تدريب حول محاسبة المصارف وحول آلية عمل المصارف تتوجه إلى الموظفين في وزارة المالية على أن تعقد ابتداءً من شهر أيلول ٢٠٠٥.

وكان المعهد قد وقع في العام المنصرم مذكرتي تعاون واحدة مع معهد البنك الدولي وأخرى مع معهد العلوم السياسية التابع لجامعة القديس يوسف. ■

برنامج العمل المشترك بين المعهد المالي ومركز الدراسات المصرفية وجمعية مصارف لبنان للعام ٢٠٠٥

عنوان النشاط	مضمون النشاط	الفئة المستفيدة	الفترة الزمنية
دورة تدريبية حول النظام الضريبي في لبنان	أنواع الضرائب وخصائصها: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة الضرائب المرعية في لبنان وتطبيقاتها العملية قانون ضريبة الدخل (شركات، رواتب وأجور، كبار المكلفين، إلخ.) وقانون ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال والضريبة على القيمة المضافة والطابع المالي	أمناء الصناديق وخدمات الزبائن	شباط وآذار و حزيران وتموز ٢٠٠٥
دورة تدريبية حول "أرشفة الوثائق وحفظها"	تحديد الأرشيف وخصائصه والمهام المنوطة بالمؤرشف المراحل الأساسية للأرشفة والتقنيات المعتمدة. الحفظ الوقائي للوثائق أسس الأرشيف الإلكتروني مدة حياة الوثائق.	المسؤولون عن تنظيم، إدارة وحفظ الوثائق الورقية والإلكترونية في المصارف	من ٥ إلى ١٣ أيار ٢٠٠٥
توقيع رسمي لمذكرة التفاهم بين جمعية المصارف والمعهد المالي	حفل إعلامي رسمي	المعنيون من الفريقين	٩ حزيران ٢٠٠٥
دورة تدريبية حول بيانات المصارف المالية	أنواع البيانات المالية في المصارف كيفية تحليل البيانات وقراءة المؤشرات تعاميم مصرف لبنان المتعلقة بالبيانات المالية	مراقبو التحقق في وزارة المالية والمراقبون في دائرة كبار المكلفين	تموز ٢٠٠٥
ورشة عمل حول آلية عمل القطاع المصرفي في لبنان	آلية عمل المصارف أنواع المعاملات المصرفية	مراقبون من وزارة المالية	أيلول ٢٠٠٥
ندوة / طاولة مستديرة حول "المقاربة النوعية للخدمات في القطاع العام"	الاتجاهات الحديثة في الإدارة العامة أي مقاربة لتطوير الخدمات	مشاركون من القطاعين العام والخاص	غير محدد بعد

إحداث دائرة كبار المكلفين ضمن مديرية الواردات: عناصر نجاح تتعدّد وأثر إيجابي على المكلفين

افتتح وزير المالية والاقتصاد والتجارة، الأستاذ دميانوس قطّار، ومدير المالية العام، الأستاذ آلان بيفاني، دائرة كبار المكلّفين في وزارة الماليّة، مبنى كورنيش النهر، بحضور حشد من كبار موظفي وزارة المالية والأشخاص المعنيّين وبعض الممثلين عن الصحافة، بتاريخ ١٤ أيّار ٢٠٠٥. وكان مدير المالية العام قد عرض لظروف وأهداف إنشاء الدائرة، والتنظيم الإداري الذي سيرعى مهامها، فضلاً عن عناصر نجاح إنشائها ونتائجها الإيجابية، ومعايير تصنيف كبار المكلّفين.

يأتي إنشاء هذه الدائرة في إطار مساعي وزارة المالية لتطبيق مشاريع الإصلاح وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وفي سياق الاتجاه العالمي لتسهيل وتبسيط المعاملات مع الإدارة المالية والضريبية حيث يتم تقسيم المكلفين وفقاً لحجمهم (ثلاث فئات: كبار ومتوسطين وصغار) وليس وفقاً لنوع الضريبة بحيث يتم تزويد كل فئة منهم بمركز موحّد لخدمتهم One-stop shop. أما فئات المكلفين الثلاث فيتم تحديدها وفقاً لمعايير معينة توضع بدورها وفقاً للسياسات المالية التي تتبعها وزارة المالية وللاتجاه الاقتصادي للحكومة بشكل عام.

في لبنان:

يصنّف كبار المكلفين وفقاً لـ:

١. رقم أعمالهم السنوي: شركات الأموال التي يبلغ رقم أعمالها أو يفوق ١٠ مليارات ل.ل.

٢. نوع نشاطهم الإقتصادي: شركات التأمين والمصارف.

وسوف يتم توسيع هذه المعايير لتشمل مجموعة الشركات الشقيقة أو المترابطة، بشكل تسهل معه إدارة الشؤون المالية والضريبية على المجموعة برمتها وليس على الشركة الأم فقط.

العدد الإجمالي لكبار المكلّفين: ٦١٥

أهداف دائرة كبار المكلفين ومهامها:

ارتأت مديرية المالية العامة إنشاء وحدة نموذجية رائدة لتحديث الإدارة الضريبية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين بدءً بكبار المكلفين الذين يؤمنون كحد أدنى ما يعادل ٨٠ ٪ من إيرادات ضريبة الدخل ويفعلون الاقتصاد ويعطون لبنان لقب بوابة الشرق والسوق المالي للشرق.

تساهم هذه الوحدة في تجنيب المكلف عبء التعامل مع عدة إدارات فتتم ضمنها إدارة جميع أعمال كبار المكلفين بشكل مركزي، وفي تسهيل معاملاته والإجابة السريعة على طلباته واستيضاحاته، وتأمين التواصل الدائم وتعزيز الثقة وتوطيدها بينه وبين الإدارة الضريبية؛ وسيساهم إنشاء هذه الوحدة في تطوير الأنظمة والخدمات المعلوماتية الحالية بحيث يصار إلى اعتماد تدريجي لنظام الضريبة الإلكترونية (e-taxation).

دائرة كبار المكلفين في مهامها:

- تأمين التواصل الدائم مع كبار المكلفين
- تبسيط معاملات المكلفين وتقديم أفضل الخدمات لهم عبر تمكينهم من تقديم معاملاتهم والتصريح عبر البريد والوسائل الإلكترونية
- التخطيط للحؤول دون عدم الالتزام الضريبي
- تأمين حقوق الخزينة كاملة من خلال تنظيم برامج التدقيق الضريبي
- القيام بالدراسات من أجل تبسيط جميع معاملات المكلف مع وزارة المالية
- تأمين مستوى عالٍ من المراقبة الداخلية ومراجعة النوعية
- معالجة المعاملات والعمليات وفقاً لنظام حديث ممكن
- مبادرة سباقة نحو الدولة الإلكترونية (e-Government) حيث سيتمكن المكلف من إتمام معاملاته المالية والضريبية إلكترونياً.

ومن عناصر نجاح هذه الوحدة:

فريق العمل المتكامل والمتخصص الذي أستحدث لهذه الغاية والذي ينقسم إلى عدة وحدات تعالج الشؤون التالية: خدمات المكلفين، معالجة المعلومات، الالتزام الضريبي، التحصيل الضريبي والاعتراضات. ويتألف الفريق من ٦٨ مراقباً ومراقباً رئيسياً تم اختيارهم وفقاً لكفاءاتهم حيث يتمتع كل منهم بمعدل خمس سنوات خبرة في المجال الضريبي، وجميعهم من حملة الإجازات. وقد تم تدريب الفريق في المعهد المالي بشكل منتظم على مواضيع عدة نذكر منها: معايير المحاسبة الدولية، نظام المصارف وشركات التأمين، الضريبة على القيمة المضافة... وكذلك تلقى الفريق تدريباً ميدانياً قبل بدءه بالعمل الفعلي.

- **إن هدف الدائرة هو إدارة كل الضرائب التي يتوجب على كبار المكلفين التصريح عنها.**
- **مراحل التطبيق:**

١- حالياً، ضريبة الدخل: على الرواتب والأجور، على دخل رؤوس الأموال المنقولة.

٢- في العام المقبل: إدخال الضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الأملاك المبنية، والضرائب غير المباشرة.

نهاية، لا بد من الإشارة إلى أن هذه التجربة ستعمم على كافة فئات المكلفين في المستقبل. ■

إدارة الجمارك كرمت المتقاعدين لديها...

كرمت إدارة الجمارك أربعين موظفاً تقاعدوا لديها بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٤، في حفل جرى في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٥، في المعهد المالي رعاه وزير المالية السابق، الدكتور إلياس سابا وحضره رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للجمارك السادة أكرم شديد، أسامة البابا وجان الحلبي، ومدير الجمارك العام، العميد الركن المتقاعد أسعد غانم، ورؤساء الأقاليم والمصالح وكبار الموظفين في إدارة الجمارك والمالية العامة وغيرها من إدارات القطاع العام.

استهلّ الحفل بكلمة ألقاها مدير الجمارك العام جاء فيها: "إذا كنا في لقائنا اليوم نكرم هذا الرعيل الطيّب من زملائنا الذين غادرونا على مدى السنوات الماضية، نقدم لهم عربون محبتنا ووفائنا ما قدموه، فإنما أردنا من هذا اللقاء حافزاً للرعيل الباقي والرعيل الآتي إلى إدارة الجمارك، ليكونوا على قدر المسؤولية، ولكي يعتبروا أن الانضواء تحت راية إدارة الجمارك إنما هو التزام بالخدمة العامة وخدمة لبنان". وختم كلمته منوّهاً بالجهود التي بذلها المتقاعدون قائلاً "إن إدارة الجمارك تحمل لكم في قلبها العرفان بخدمتكم واعلموا أنكم باقون في البال".

تلت كلمة الجنرال غانم كلمة الموظفين المتقاعدين ألقاها السيد أديب المتني أشاد فيها بالأعمال التي أتمها المتقاعدون خلال سنوات خدمتهم.

أما الكلمة الأخيرة قبل تسليم دروع تقدير إلى الموظفين المتقاعدين الأربعين فكانت لوزير المالية، الدكتور إلياس سابا، نقل فيها إلى المتقاعدين شُكر الحكومة اللبنانية والإدارة المالية على عطائهم في سنوات الخدمة. ■

الضريبة على القيمة المضافة ... بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها

أكثر من ثلاث سنوات مرت على تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، وما زالت تلك الضريبة تظهر أهميتها المتزايدة على أكثر من صعيد. فعلى الصعيد المالي والاقتصادي ساهمت الضريبة على القيمة المضافة خلال السنين القليلة الماضية في تعزيز الوضع المالي للخزينة حيث أن وارداتها تشكل حالياً ركيزة أساسية (٤٠٪ من الواردات الضريبية) من الركائز الهادفة إلى تخفيض عجز الموازنة وبالتالي تخفيض حجم الدين العام، ناهيك عن أهمية تلك الضريبة في تلبية متطلبات الشراكة التجارية الإقليمية والدولية كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات مع الدول العربية الهادفة إلى إزالة القيود الجمركية على حركة تبادل السلع مع ما يستتبع ذلك من ضرورة تأمين مصادر إيرادات بديلة للخزينة اللبنانية.

أما على الصعيد الضريبي فقد ساهم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في لبنان مساهمة فاعلة في ضبط التهرب الضريبي، وبالتالي في اتساع مطرد لقاعدة المكلفين بضريبة الدخل، ذلك أن خصائص الضريبة على القيمة المضافة – لاسيما إمكانية قيام الخاضع لتلك الضريبة بحسم (أو استرداد) الضريبة التي يدفعها على مدخلاته – دفعت مختلف عناصر الدورة الاقتصادية من المستورد إلى تاجر الجملة فتاجر التجزئة إلى الالتزام بآلية عمل تلك الضريبة.

من ناحية أخرى، فإن موجبات الخاضع للضريبة على القيمة المضافة، لاسيما الموجبات المحاسبية، إن لناحية مسك السجلات التجارية وإصدار فواتير مفصلة بعمليات تسليم السلع أو تقديم الخدمات، وضرورة تقديم التصاريح الدورية التي تعكس نشاط الخاضع إلى الإدارة الضريبية بصورة فصلية، كان لها الأثر الفعال في تنظيم البيانات المالية والمحاسبية لدى الخاضع للضريبة، وهو أمر ذو أهمية مزدوجة لكل من الخاضع والإدارة الضريبية.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الرائد الذي لعبته مديرية الضريبة على القيمة المضافة في إعادة صياغة العلاقة بين المواطن ووزارة المالية، ذلك أن تطبيق تلك الضريبة خلال المرحلة الماضية كرس التفاعل البناء بين المواطن والإدارة الضريبية، وتجلى ذلك في توعية الخاضع للضريبة إلى حقوقه وواجباته الضريبية، من خلال تنظيم حلقات حوار وتعاون مع مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تكريس دوائر مختصة لتلبية احتياجات الخاضعين من المعلومات أو الاستشارات الضريبية.

أخيراً لا بد من القول بأن تجربة مديرية الضريبة على القيمة المضافة كإدارة حديثة وعصرية أثبتت نجاحها خلال فترة قصيرة، وما من دلالة على نجاح تلك التجربة أكثر من محاولة تعميمها على مختلف الوحدات الضريبية في وزارة المالية لما فيه من مصلحة للدولة والمواطن على حد سواء. ■

سلام عيدو، مراقب رئيسي
رئيس دائرة التشريع والسياسات الضريبية

التوعية والتواصل مع المواطن بدءً من مديرية الواردات

بعد صدور خمسة أدلة من سلسلة التوعية المالية والضريبية التي ينشرها المعهد المالي لإرشاد المواطن إلى كيفية إنجاز معاملاته لدى وزارة المالية وتعريفه بحقوقه وواجباته في تعاطيه مع الوزارة، تخطو مديرية الواردات هذه السنة خطوة إضافية لجهة تقريب المواطن من الإدارة المالية عبر الإعداد لإطلاق سلسلة مناشير يتطرق كل منها إلى معاملة معينة من معاملات المديرية.

تأتي هذه المبادرة لتعزز مشروع تحسين الأداء الذي التزمت به المديرية أمام إدارتها والمواطن اللبناني للعام ٢٠٠٥. فمن شأن المنشورات المذكورة أن تنير المواطن حول آلية سير معاملته، كلفتها، المهل المحددة لإنجازها، المستندات المطلوبة لإتمامها، وما إلى هنالك من معلومات مفيدة ومقتضبة ترد على تساؤلات المواطن بشكل واضح وبأسلوب مباشر يسهل فهمه من الجميع.

تغطي المنشورات معاملات مختلف دوائر مديرية الواردات من معاملات خاصة بضريبة الدخل إلى الأملاك المبنية إلى الضرائب غير المباشرة ومعاملات رسم الانتقال وصولاً إلى معاملات ضريبة التحسين. وقد بدأت فرق العمل المؤلفة من الموظفين المختصين بتحضير مضمون هذه المنشورات التي ستتخذ شكلاً سهل الاستعمال من حيث صغر حجمها وأسلوبها المبسّط وتصميمها الواضح.

وفي انتظار صدور أول دفعة من هذه المنشورات نأمل تعميم مثل هذه المبادرات على مختلف إدارات القطاع العام في مسعى للتأسيس لعلاقة احترام وثقة بين المواطن والإدارة عبر مزيد من الشفافية ونشر المعلومات. ■

مشروع تحسين الأداء في مديرية الواردات

أطلقت مديرية المالية العامة في كانون الثاني ٢٠٠٥ من المعهد المالي "مشروع تحسين الأداء لمديرية الواردات" الذي تم وضعه بالاتفاق بين مديرية المالية العامة ومديرية الواردات، وهو عبارة عن وثيقة تحدد خطّة عمل مديرية الواردات للفترة المقبلة ضمن المعايير التالية:

- تفعيل خدمة المكلفين.
- تطوير قاعدة المعلومات وتأمين المساواة بين المكلفين.
- تحسين الأداء والإنتاجية.
- التنسيق والعلاقات الخارجية.

تسعى مديرية المالية العامة من خلال "مشروع تحسين الأداء" إلى تفعيل أداء مديرية الواردات وتحسين إنتاجيتها وتأمين المساواة بين جميع المكلفين عبر تأمين المزيد من الشفافية والانفتاح على الخارج والتواصل مع المواطنين والمؤسسات كافة.

أما مديرية الواردات فتسعى من خلال هذا المشروع إلى تنظيم عملها الداخلي ليتلاءم مع إستراتجية المديرية العامة. فبالإضافة إلى تحديد الرؤية العامة والأهداف، تتضمن هذه الوثيقة معايير ومؤشرات لقياس نجاحها وفعاليتها. ويشغل مشروع تحسين الأداء حيزاً هاماً من أولويات مديرية الواردات في المرحلة الحاليّة ذلك أن تطبيقه بشكل فعّال سيجعل من المديرية مثالاً تحتذي به سائر المديريات والمؤسسات العامة.

في هذا الإطار أجرت حديث المالية مقابلة مع مدير الواردات بالتكليف، السيد لؤي الحاج شحادة، للإطلاع على مستجدات مشروع تطوير هذه المديرية التي تم اختيارها لإطلاق تجربة ما يعرف بـ "عقد الأداء" باعتبارها تشكل أحد أهم مصادر الإيرادات بالنسبة إلى الدولة اللبنانية.

في تنفيذ أهداف المشروع:

أشار السيد الحاج شحادة إلى الأهداف الأساسية التي تسعى المديرية إلى تحقيقها والتي تتلخص بما يلي:

- تنمية قاعدة المعلومات التابعة للمديرية بهدف استخدامها بالشكل الأمثل لتتمكن المديرية من تفعيل أدائها الضريبي.

- تحديد معايير لدراسة ملفات مكلفي ضريبة الدخل.
- استحداث فرع لخدمات المكلفين في بعض الدوائر المركزية وفي الماليات في المحافظات (حسب الإمكانيات) بهدف تسهيل وتسريع معاملات المكلفين وإتاحة المجال لسائر المراقبين في التفرغ بشكل كامل لدراسة المعاملات والملفات.
- تحديث الأدلة الضريبية (قوانين، مراسيم، قرارات، تعاميم...) ووضعها بتصرف المراقبين والمكلفين على حد سواء، وتوحيد التطبيق بين الوحدات المختلفة.

وقد بدأ العمل بفرع خدمة المكلفين في دائرتي ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال في الطابق الثاني من مديرية الواردات الذي يتولى استلام معاملات المكلفين والرد على أسئلتهم العادية مباشرة أو عبر الهاتف، حيث بدأت المديرية بتحديد تاريخ إنجاز المعاملة على كل معاملة من معاملات الأملاك المبنية. كما تم الاتفاق مع رئيس مالية جبل لبنان على إضافة بعض التعديلات على فرع ضريبة الأملاك المبنية، بحيث تصبح مالية جبل لبنان، تشتمل على فرع خاص لخدمة مكلفي ضريبة الأملاك المبنية يتولى استلام معاملات المكلفين والرد على استفساراتهم اليومية وتسليمهم المعاملات المنجزة، مع الإشارة إلى أن مالية لبنان الجنوبي سبق أن استحدثت في العام ٢٠٠٣ فرعاً لخدمة مكلفي ضريبة الدخل وآخر لخدمة مكلفي ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال.

هل تعلم...

أنه قد بدأ العمل بفرع خدمة المكلفين في دائرتي ضريبة الأملاك المبنية ورسم الإنتقال في الطابق الثاني من مديرية الواردات، مبنى بشارة الخوري.

ومن بين الأهداف التي بدأنا العمل عليها نذكر تنسيق العلاقات الخارجية حيث بادرت مديرية الواردات إلى التنسيق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بهدف الحصول على المعلومات المتوفرة عن أصحاب العمل المسجلين لديه والمستخدمين المسجلين لدى أصحاب العمل. وكذلك مع مديرية الصرفيات والمركز الإلكتروني في وزارة المالية حيث عقدت اجتماعات تحضيرية بهدف نقل المعلومات المتوفرة عن موظفي الإدارات العامة إلى برنامج المكننة المعتمد لدى مديرية الواردات ومساعدة مديرية الصرفيات على احتساب الضريبة على مجموع الرواتب والأجور التي يتقاضاها موظفو الدولة، وبهدف نقل المعلومات الخاصة بالمكلفين الذين تصدر لصالحهم حوالات عن مديرية الصرفيات إلى نظام المكننة.

المشاريع التي أطلقت في إطار تطبيق مشروع تحسين الأداء:

لدى سؤاله عن المشاريع التي أطلقتها مديرية الواردات ضمن إطار تطبيق مشروع تحسين الأداء، أجاب السيد الحاج شحادة:

لتحسين أداء المديرية لا بد أن نبدأ بتحسين أداء الموظفين وتنمية قدراتهم وخبراتهم خاصة أن المديرية تشتمل على عدد كبير من الموظفين الجدد الذين يتوجب إعدادهم إعداداً جيداً، من هنا كان التركيز على تنظيم دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع المعهد المالي. وقد تم البدء بدورات خاصة مع مراقبي التحقق الذين يتولون دراسة معاملات إبداء الرأي و الاعتراضات التي تحال إلى مديرية الواردات بهدف مساعدتهم على الإلمام بكافة القضايا الإدارية والضريبية والمعلوماتية. أما بالنسبة لموظفي الماليات والدوائر المركزية فقد أوضح السيد الحاج شحادة أنه بدأ بالإطلاع على احتياجاتهم لتحديد برامج التدريب التي تساهم في تطبيق مشروع تحسين الأداء وسيتم التنسيق مع المعهد المالي للبدء بتنظيم الدورات التدريبية المطلوبة من رؤوسائهم.

ملخص المشاريع التي تم إطلاقها:

- وضع مشروع مرسوم لتحديد صلاحيات جهاز مراقبة التحقق؛
- تشكيل لجان لدراسة مضمون الأدلة التي يستعملها المراقبون بهدف توحيد التطبيق بين الماليات؛
- مكننة جداول تكليف ضريبة الدخل (الباب الأول)؛
- قيام دائرة ضريبة الرواتب والأجور بإعلام المكلفين بواسطة البريد الآلي عن ضرورة تقديم التصريح عن الفصل الأول.
- بدء العمل في دائرة كبار المكلفين
- تطوير الدوائر الأخرى: عقد اجتماعات تحضيرية لمكننة الضرائب غير المباشرة ودائرة رسم الانتقال.
- تطوير نظام المكننة المعتمد في ضريبة الأملاك المبنية واستحداث فروع لخدمة المكلفين لهذه الضريبة في بيروت (الطابق الثاني من مبنى بشارة الخوري)، وفي بعبدا.

التزام الموظفين بتطبيق المشروع

أما لناحية مدى تعميم المشروع واستعداد الموظفين لتطبيقه وآلية مراقبة تنفيذ الأهداف، فقد شرح لنا السيد الحاج شحادة أن المشروع قد عرض على موظفي المديريات التالية: الشؤون

الإدارية، الموازنة ومراقبة النفقات، الصرفيات، الخزينة والدين العام، المحاسبة العامة إلى جانب جميع موظفي مديرية الواردات والمصالح المالية في المحافظات وذلك خلال لقاء جرى في المعهد المالي في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٥، وقد أبدى الموظفون في مديرية الواردات استعدادهم المشاركة في تحقيق المشروع. بالإضافة إلى ذلك حددت الماليات والدوائر المركزية في مديرية الواردات المهام والأعمال التي تلتزم إنجازها ضمن هذا المشروع وتم تقسيمها على فصول السنة، وسوف تتم المتابعة والمراقبة لمعرفة مدى الالتزام والنجاح.

وفي هذا الإطار، تكون الرقابة على التنفيذ داخلية يتولاها رئيس المالية أو رئيس الدائرة المعني، وتجري المتابعة مع مديرية الواردات بالتنسيق مع المدير العام لاسيما لتأمين الموارد البشرية والمالية والإدارية لتنفيذ المشروع. كذلك يتولى رئيس المالية أو رئيس الدائرة إعداد تقرير فصلي في ما خص الأهداف التي وضعها يفسر فيه ما حققه وما لم يتمكن من تحقيقه مع عرض للأسباب والعوامل التي اعترضت تحقيق الأهداف.

محاسبة مديرية الواردات

تعليقاً على إمكانية محاسبة مديرية الواردات على أدائها في حال قصرت، أشار مدير الواردات إلى أن مشروع تحسين الأداء هو بمثابة ميثاق شرف بين مديرية المالية العامة ومديرية الواردات تم توقيعه على أساس أنه خطة عمل للسير قدماً بمديرية الواردات. وذكّر بأن مبدأ الالتزام بالوظيفة العامة يحتّم القيام بالواجب تجاه الدولة والمواطن وأن الموظفين في حال إخلالهم بواجباتهم الوظيفية يعاقبون بموجب قانون الموظفين وإن الهدف من المشروع هو توحيد جهود الموظفين وحثهم على بذل جهود إضافية وتدريبهم على المهارات التي يحتاجون إليها، للوصول إلى نتائج إيجابية ينعكس أثرها على المواطنين والموظفين على حد سواء.

العقبات وتوجهات المرحلة المقبلة

أما العقبات التي واجهت المشروع، بالإضافة إلى الوضع اللبناني الراهن، فتتمثل بشكل رئيسي بمشكلة ملاك الموظفين حيث لا يتوفر العنصر البشري الكافي، أضف إلى ذلك عدم توفر كامل التجهيزات وعدم توفر الأبنية والمساحات المناسبة لاسيما بالنسبة لخدمات المكلفين. ويعمل على تذليل هذه العقبات كل من وزير المالية ومدير المالية العام حيث تم تلزيم بناء طابقين في مالية البقاع، كما تم الإيعاز لمجلس الإنماء والإعمار لهدم بناء خاص بإحدى الوزارات تمهيداً لإشادة بناء خاص بمالية جبل لبنان، علماً أنه بالنسبة لبيروت يتم حالياً بناء خاص بمديرية الواردات في منطقة قصر العدل يتم إنجازه في مطلع السنة المقبلة، وسوف يتم تجهيزه بالمعدات الإلكترونية وبأحدث التقنيات. ■

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية

تستحوذ تجربة المعهد المالي في ميادين التدريب والتواصل على اهتمامات الدول العربية الأخرى لاسيما منها العراق وسوريا والأردن، حيث يستقبل المعهد عدداً من الوفود من وزارات المال والتخطيط في زيارات ميدانية للإطلاع على هذه التجربة الرائدة...

من الأردن: استقبل المعهد المالي، في ٦ حزيران ٢٠٠٥، وفداً من وزارة

المالية الأردنية يتألف من أربعة مسؤولين في شؤون إدارة الموارد البشرية بهدف الإطلاع على آلية التدريب المستمر فيه وعلى برامج الموظفين الجدد وكيفية استثمار التدريب في تطوير الطاقات البشرية وملامح التدريب خارج لبنان فضلاً عن أهم التحديات التي واجهت المعهد منذ تأسيسه وخلال مواكبته لمشاريع التطوير والتحديث في وزارة المالية اللبنانية.

تأتي هذه الزيارة في إطار اتفاقية المساعدة التقنية التي وقعتها وزارة المالية الأردنية مع مجموعة تنمية التبادل في مجال التقنيات الاقتصادية والمالية GIP-ADETEF، التابعة لوزارة المالية الفرنسية والتي ساهمت في وضع حجر الأساس للمعهد المالي في العام ١٩٩٦، وتنصّ هذه الاتفاقية على مساعدة الوزارة الأردنية على تطبيق المكننة وإنشاء مركز تدريب خاص بها.

وتناول برنامج الزيارة عرضاً لدور المعهد المالي ومراحل تأسيسه وأنواع برامجه قدمتّه مديرة المعهد المالي، السيدة لمياء المبيض بساط، كما تناوب فريق التدريب على عرض مختلف البرامج المتوفرة ومنهجيات العمل والخطوات المستقبلية وخطة العمل السنوية ومواضيع أخرى. كما استعرض المشاركون دور المعهد في التواصل الداخلي والخارجي وفي تعزيز علاقات التعاون على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي لناحية تنظيم المؤتمرات، والندوات وورش العمل والتعاون التقني مع وزارة المالية الفرنسية وإنشاء شبكة الشركاء وتبادل المعلومات والخبرات وإرساء علاقات التعاون والشراكة.

في ختام الورشة، أبدى الوفد الأردني إعجابه وتقديره العميقين للجهود المبذولة في المعهد المالي وللديناميكية التي تطبع مختلف أنشطته وأمل أن يتم التعاون في المراحل المستقبلية مع وزارة المالية الأردنية لدعمها في تطوير أفضل البرامج التدريبية. ■

من العراق: استقبل المعهد المالي، في ٢٦ حزيران ٢٠٠٥، وفداً عراقياً

من ١٤ مشاركاً من كبار المسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية. أتت هذه الزيارة في إطار برنامج التدريب الذي نظمته المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب (IMTI) بالتعاون مع منظمة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي عقد في بيروت في الفترة الممتدة من ٢٣ أيار حتى ٣ حزيران ٢٠٠٥ وهو تحت عنوان "تطوير المهارات الإدارية للكادر المتقدم".

افتتحت البرنامج، السيدة لمياء المبيّض البساط، مديرة المعهد المال وتناولت الحلقة الأولى تعريف بالتنظيم وهندسة الإدارة العامة تولاها الدكتور جورج بيطار، أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية. تلا ذلك زيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة حيث تعرف الوفد على الوجه الحديث لوزارة المالية. تبع الزيارة عرض موجز لمشاريع التطوير والتحديث في وزارة المالية تولاه الأستاذ سليم بلعة والسيدة رولا رزق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى وزارة المالية. كذلك تعرف الوفد على مهام المعهد المالي لناحية التدريب الداخلي والتواصل والتشبيك مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. واختتم اللقاء بزيارة إلى المكتبة المالية وقاعات التدريب في المعهد.

اعتبر المشاركون العراقيون أن تجربة وزارة المالية مميزة ولاقت هذه الزيارة استحساناً من قبلهم وأملوا أن تتكرر هذه الدورات للمزيد من المشاركة وتبادل الخبرات بين الدول العربية.

وفي الإطار عينه كان وفد عراقي من كبار الكوادر في الوزارة عينها (١٥ مشاركاً) قد زار المعهد المالي في ١١ شباط ٢٠٠٥ بهدف الإطلاع على تجربة المعهد في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. وكذلك كان المعهد قد استقبل وفد من ديوان الرقابة المالية في العراق (٨ مشاركين من مدراء عامين ومراقبين ماليين) في ٢٤ شباط ٢٠٠٥ للغاية نفسها. ■

من صندوق النقد الدولي: في إطار التعاون القائم ما بين صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان من جهة، ووزارة المالية من جهة أخرى، زار وفد من قسم الشؤون الضريبية في صندوق النقد الدولي لبنان، في٢٤ أيار ٣ حزيران، للإطلاع على إجمالي حسابات القطاع العام والتزود بكافة المعلومات اللازمة من خلال الاجتماع بمسؤولين من وزارة المالية ومصرف لبنان وبعض المؤسسات والإدارات العامة كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة كهرباء لبنان ومصلحة مياه بيروت وجبل لبنان وغيرها. ■

الحكومة الإلكترونية: النطاق الاستراتجي والتطبيق لدى وزارة المالية.

يتلخص مبدأ الحكومة الإلكترونية (e-government) بتحويل كافة المعاملات والإجراءات الخاصة بالإدارة العامة إلى معاملات إلكترونية يجريها المواطن والأطراف المعنية من منزله أو مكتبه دون العودة إلى مكاتب الإدارة العامة. وترتكز الحكومة الإلكترونية على تقنيات المعلوماتية والاتصالات من خلال استخدام التطبيقات الإلكترونية والأنظمة الإدارية الضرورية لخلق نظام يسهل التواصل بين الإدارة والمواطن.

إذن فإن هدف الحكومة الإلكترونية تحسين الخدمة العامة وتوثيق العلاقة بين الإدارة والمواطنين وتسهيل تبادل المعلومات بين الإدارات كافة عبر وضع شبكة معلومات مشتركة وتبسيط المعاملات الإدارية وتقليص فترة إنجازها، انطلاقاً من تطبيق معايير الحماية الإلكترونية، التي تضمن فعالية تبادل المعلومات وسرعتها مما يؤدي إلى توثيق العلاقة ما بين المواطن والإدارة وتعزيز الثقة.

تقدم الحكومة الإلكترونية العديد من الخدمات، نذكر منها: معالجة المعاملات المتعلقة بالضرائب على أنواعها، تأمين فرص عمل متخصصة، تأمين تقديمات اجتماعية، إرسال الشهادات والبطاقات، دفع المتوجبات، تقديم الطلبات، وتوفير مناشير وأدلة وأبحاث وتقارير للمواطنين...

أين وزارة المالية من هذا الطرح؟؟؟

تتحضر مديرية المالية العامة في الوقت الحالي لتطبيق الجزء المتعلق بإداراتها من مشروع الحكومة الإلكترونية وهو العمل على إنجاز الضريبة المكننة (e-taxation)، والتي تخول الأفراد والمؤسسات الاستفادة من الخدمات الرقمية.

فالجزء الضريبي من المشروع يسمح للأفراد والمتخصصين الاستعلام عن أوضاعهم وواجباتهم الضريبية. فسيتمكن المواطن من تحميل النماذج الضريبية، احتساب كافة أنواع الضرائب المتوجبة عليه، والقيام بالدفع والتصريح عبر الشبكة. كما أن الخدمات المقدمة للمكلفين تخولهم معالجة أوضاعهم الضريبية المتعلقة بالرواتب والأجور، ضريبة الدخل، الضريبة على القيمة المضافة، آليات تسجيل الشركات وغيرها من الخدمات التي ستتوفر في وقت لاحق. ■

المراقب حنا إسبر
دائرة كبار المكلفين

كلمة وصورة... لذكرى باسل فليحان (١٩٦٣-٢٠٠٥)، أحد مؤسسي المعهد المالي

من صندوق النقد الدولي حيث كان يعمل، قدِم باسل إلى لبنان حاملاً حلمه بالمساهمة في إعادة بنائه..."لشو تعلمنا وتخصصنا إذا ما بدنا نرجع نخدم بلادنا" هكذا قال لأحد الأصدقاء، وخطا واثقاً بهامته المديدة عتبة وزارة المالية اللبنانية، عاملاً إلى جانب الوزير فؤاد السنيورة على قيادة مشروع طموح للإصلاح والتغيير. استقدم غيره من الخبراء اللبنانيين للعمل إلى جانبه في إدارة مشاريع التحديث في المالية العامة والجمارك والشؤون العقارية والمساحة. وشهدت الأيام لتفاني باسل وفريق عمله ولقربهم من حياة الوزارة وهمومها، ولعملهم في سبيل المصلحة العامة، فسطروا جميعاً في يومياتهم تاريخاً جديداً للإدارة المالية في البلاد.

في الصورة (أيلول ١٩٩٥) نراه إلى جانب الوزير فؤاد السنيورة خلال زيارة إلى وزارة المالية الفرنسية هدفت إلى توقيع مذكرة التفاهم التي بموجبها تأسّس المعهد المالي...

رَحَلَ باسل، المُحِبّ المتواضع القدوة... على غفلة منّا ومن الوطن. لكن إنجازاته خالدة. سيبقى في البال، والحسرة في القلب... رحمه الله... كم يَصعب قول هذه الكلمات، وكم يَصعب تصديقها.

سيرة الشهيد باسل فليحان

وُلد باسل فليحان في عين زحلتا في أيلول ١٩٦٣.. متزوج وله ولدان. عُرف باسل برصانته وأخلاقه العالية ومن سماته بسمة لا تفارق شفتيه مع الحزم في اتخاذ القرارات.

الدراسة: سنة ١٩٨٤، نال شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت. وحصل سنة ١٩٨٥ على شهادة ماجستير في الاقتصاد التنموي والعالمي من جامعة "يال"، في الولايات المتحدة. حاز باسل شهادة دكتوراه في الاقتصاد سنة ١٩٩٠ من جامعة كولومبيا، في نيويورك.

الحياة المهنية: شغل باسل منصب مستشار في دائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي من سنة ١٩٨٧ حتى ١٩٨٨، ثم منصب مستشار المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي من سنة ١٩٩١ حتى ١٩٩٣.

بعد عودته إلى لبنان، شغل منصب المستشار الاقتصادي لوزير المالية، وتولى إدارة مشروع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في وزارة المالية والمتعلق بتعزيز إدارة الواردات وذلك في الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٩. وشغل في نفس الفترة (١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠) منصب أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية في بيروت حيث درّس مادة الاقتصاد.

قدّم استشارات لرئيس الوزراء ولوزير المالية حول سياسات الاقتصاد الكلي، وتحضير وتنفيذ الموازنة العامة، والسياسة التجارية، وإدارة الضرائب والإنفاق. وترأس جهود الحكومة الآيلة إلى دخول الأسواق العالمية من طريق إصدار سندات يوروبوند (بين عامي ١٩٩٤ـ ١٩٩٨). كما مثّل وزارة المالية في المفاوضات مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية، والمؤسسات المتعددة الجهات والمؤسسات المالية العالمية الخاصة. شارك في المناقشات والمفاوضات حول الاتفاقات المتعلقة بالضرائب والاستثمار. وساهم إلى جانب الوزير فؤاد السنيورة في قيادة جهود وزارة المالية للإصلاح وضمنها تصميم وتنفيذ وإدارة مشاريع مكننة مديرية المالية العامة، وإدارة الجمارك ومديرية الشؤون العقارية والسجل العقاري وتأسيس المعهد المالي والمكتبة المالية.

سنة ٢٠٠٠، انتخب نائباً عن مدينة بيروت في البرلمان اللبناني. وترأس لجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة والتخطيط البرلمانية.

عام ٢٠٠٣، تسلّم حقيبة وزارة الاقتصاد والتجارة ومثّل رئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

عاد باسل فليحان في ١٣ شباط، ليكون رفيق الرئيس الشهيد في استشهاده ودخل في صراع مع الموت دام ٦٤ يوماً جراء الحروق البالغة التي أصابته خلال الجريمة الإرهابية.

نقلاً عن جريدة المستقبل - الثلاثاء ١٩ نيسان ٢٠٠٥ - العدد ١٨٩٥ - الصفحة الأولى

بنين وبنات

- رزقت منسقة التدريب، دانيا سنو شاهين (المعهد المالي) بمولودة أسمتها زيان

- رزق المراقب شربل اغناطيوس (دائرة كبار المكلفين) بمولودة أسماها سيرينا

- رزقت المراقبة رولا الحداد (دائرة الاسترداد– الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته جو
- رزقت المراقبة فوزية خارين (دائرة ضريبة الدخل) بمولود أسمته أحمد
- رزقت المراقبة الرئيسية غلاديس الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته نيكولا
- رزقت المراقبة غادة الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها ميشال
- رزقت المراقبة نورما فرح (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها كريستيل
- رزقت المراقبة منال زهرة (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها جنى
- رزق المراقب صفوان كيال (مالية لبنان الشمالي) بمولودة اسماها ياسمين
- رزق المراقب الرئيسي صلاح الدين اسماعيل (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسماه محمد

- رزق المراقب الرئيسي عماد ابو ريحان (مالية لبنان الشمالي) بمولود اسماه كريستيان

- رزقت المراقبة سلمى الأيوبي (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته محمد
- رزقت المستكتبة يولاّ الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولود اسمته جومايكل
- رزق السيد طوني أبو زيد (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه داني
- رزقت السيدة رولا حيدر (موظفة في مالية جبل لبنان) بمولود أسمته رامي
- رزق المراقب الرئيسي معين عبد الله (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها فيرا
- رزقت المراقبة رمزة أبو رجيلي (مالية البقاع) بمولود أسمته شربل
- رزقت المراقبة كارين أبو عسلي (مالية البقاع) بمولودة أسمتها رومي
- رزق المراقب بسام قاسم (مالية البقاع) بمولود أسماه بهاء
- رزق المراقب حسين موسى (مالية البقاع) بمولود أسماه علي
- رزق المراقب جورج صفير (مالية البقاع) بمولودة أسماها تاتيانا
- رزقت المراقبة الرئيسية إيليان شعنين (مالية البقاع) بمولود أسمته كريستيان
- رزقت المراقبة لينا لويس (مالية البقاع) بمولودة أسمتها ميريام
- رزقت السيدة فطومة حيدر (المركز الآلي، مالية البقاع) بمولودة أسمتها إلاء

زواج

- المراقب غسان إسحق (الضريبة على القيمة المضافة: دائرة التحصيل) من المراقبة دانيال النقور (مالية جبل لبنان)
- المراقبة جيهان قاصوف (مالية جبل لبنان) من السيد زياد جريساتي
- المراقب داني ديب (مالية جبل لبنان) من مراقبة التحقق ألين خوري
- المراقبة الرئيسية نجلا حجار (مالية البقاع) من السيد سمير سعد
- المراقبة لينا لويس (مالية البقاع) من السيد بيار شبيب
- المراقبة حياة مراد (مالية البقاع) من السيد حسين مراد
- المراقبة يمنى دني (مالية البقاع) من السيد زياد طقطق

تحصيل علمي

نالت المراقبة ماريان راجحة (مالية جبل لبنان) دبلوم دراسات عليا متخصصة في إدارة المحاسبة والمال من الجامعة اللبنانية بدرجة جيد جيداً.

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

داني شاكر: مالية البقاع
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية

حلقات عرض ونقاش لطلاّب الجامعات

عادت المكتبة المالية لتقوم بجهود لتحسين التواصل مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي بما يسمح للشباب الجامعي بالتعرّف عن كثب بوزارة المالية وبالنظام الضريبي في لبنان وبالمعلومات وبالإحصاءات حول المواضيع المالية المختلفة. فاستقبلت مجموعة طلاب من الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا (AUST) بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٥، تمّ خلالها:

- التعريف بوزارة المالية وبالمعهد المالي وبالمكتبة المالية لاسيّما بمركز المعلومات العامة التابع للبنك الدولي.
- التعريف بدور وعمل وزارة المالية وبنظام الضرائب في لبنان وببعض الإحصاءات المتوفرة في وزارة المالية.
- زيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

يذكر أن الزّيارة الميدانية نالت اهتماماً بارزاً من الطلاب الذين ملؤوا استمارة نوّهوا فيها بالمبادرة، لاسيّما في قسم الضريبة على القيمة المضافة، وأن لقاءات مماثلة ستنظّم بشكل دوري لمجموعات أخرى خلال العام.

قاعدة بيانات المكتبة المالية على الشبكة ...

وضعت المكتبة المالية قاعدة بياناتها على موقع المعهد المالي على الإنترنت. فيمكنكم البحث عن مراجع باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية في الحقل المالي، والاقتصادي، والقانوني، والإداري، زوروا موقع المعهد: www.if.org.lb.

ملاحظة: للإطلاع على مضمون المراجع واستعارتها عليكم زيارة المكتبة المالية.

كتاب من المكتبة المالية

اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢: في حدود الليبرالية الاقتصادية/ توفيق كسبار.

يتناول هذا الكتاب تقوم الاستراتيجية الإنمائية لنظام الليبرالية الاقتصادية بناءً على تجربة لبنان الاقتصادية خلال فترة ١٩٤٨-٢٠٠٢.

ويقوم الكتاب في البداية بمراجعة النظريات الاقتصادية السائدة والبديلة التي تدرس أسس التنمية الاقتصادية. ومن ثم يجري تقويماً منهجياً للأداء الاقتصادي البحت والتنموي للاقتصاد اللبناني.

كما ويقدم الكتاب شرحاً لديناميكية النظام الاقتصادي من وجهة نظر الفكر المسمى "ما بعد كينز" (Post-Keynesian) مع تركيز على شرح السلوك المؤسساتي.

ويركز الكتاب أيضاً على الأزمة النقدية غير المسبوقة التي بلغت أوجها عام ١٩٨٧، وعلى سلوك المؤسسات المصرفية خلال الأزمة. لقد مسحت الأزمة معظم الثروة المحلية ودولرت الاقتصاد على نحو لا يزال يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. أما إعادة البناء خلال التسعينات فقد اتبعت استراتيجية الليبرالية الاقتصادية ذاتها. فبقيت نسب النمو ضعيفة وكثر الهدر وارتفع الدين العام، ما أدى إلى وضع النظام الاقتصادي في طريق من الصعب الاستمرار بها.

وفي الخلاصة، لم يؤد نظام الليبرالية الاقتصادية إلى نمو وإنماء كبيرين رغم وجود ظروف مؤاتية استثنائية. وقد كان الفشل الأكبر في مجال المهارات والتصنيع وتوزيع الدخل المتوافق مع الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتختم الدراسة باقتراح العناصر الرئيسية لاستراتيجية تنمية للبنان. ■

RÉDACTION ET PRODUCTION
La lettre interne du ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Adresse: 512, Corniche al-Naher
B.P. 16-5870, Beyrouth, Liban
Tél: 01-425146/7/9 **Fax:** 01-426860
Site Internet: www.if.org.lb

Réalisation: Loubna Boustany
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: la caméra de l'Institut
Mise en page et impression par: Salim Dabbous Printing Press
Rédaction: Des fonctionnaires du MdF et toute l'équipe de l'IdF

HADITH
EL MALIA

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

La Lettre interne du ministère des Finances

Editée par l'Institut des Finances - # 21, Juillet 2005

Signature de la convention de coopération entre le CEB et l'IdF (p7)

EDITORIAL

Nous avons pris en charge les responsabilités du ministère des Finances, de l'Economie et du Commerce alors que les scènes politique et financière au Liban passaient par des moments critiques. Au cours de cette période transitoire, nous avons œuvré, avec les parties prenantes, à réanimer l'économie et à relancer l'activité au sein du ministère des Finances (MdF) en regagnant la confiance des partenaires du Liban par la transparence et une vision financière claire.

Aujourd'hui avec la démission du cabinet, constitutionnellement causée par la réélection d'un nouveau parlement, nous nous adressons aux lecteurs de «Hadith El Malia» afin de passer en revue les projets exécutés durant les 60 jours (800 heures de travail) qui ont été alloués au ministère transitoire.

Dans cette perspective, plusieurs projets ont été mis en oeuvre, les plus importants étant les suivants:

Le service des grands contribuables (SGC)

Nous avons inauguré le SGC au sein de la direction générale des Finances afin de simplifier les procédures administratives entreprises par le contribuable et lui faire éviter la peine de traiter avec différentes administrations. En effet le SGC traite tous les impôts des grands contribuables de manière centralisée. La création de ce service s'inscrit dans le cadre des efforts visant à restructurer le MdF selon les tâches qui lui incombent et non selon les types d'impôts; le but ultime étant d'avancer au contribuable des services de qualité.

SOMMAIRE

Editorial

Formation

- Aperçu sur les activités de l'Institut des Finances
  - "L'assujettissement, des cotisations à la Sécurité sociale à l'Impôt sur le revenu" - p1
  - Le 14 mars 2005, une réalisation… dans la formation des contrôleurs internes - p1
  - Le contrôleur interne: quelle mission? - p2
- Le ministère des Finances accueille les institutions publiques - p2
- Les toutes dernières formations Douanes -p3
- Mesures de sécurité en TI - p4

Partenaires de Formation

- Coopération avec le MINEFI
  - Le partenariat entre l'IdF et la DGCP porte ses fruits - p4
  - Les nouvelles orientations en formation dans l'administration publique française - p5
- L'élaboration et l'exécution du budget à l'Ecole nationale d'administration - p5
- Coopération avec l'Union Européenne-p5
- Le Liban de l'année 2010 selon Patrick Renauld: un mythe ou une lueur à l'horizon? - p6
- Coopération avec l'Ordre des experts-comptables - p7
- Signature d'une convention de coopération entre l'IdF et le Centre d'études bancaires - p7

Nouvelles du Ministère

- Service des grands contribuables: facteurs de réussite et répercussions positives sur le contribuable - p8
- La taxe sur la valeur ajoutée... trois ans après - p8

Projets Nouveaux

- Sensibilisation et communication avec le citoyen à partir de la direction des Recettes - p9

Dossier

- Contrat de performance au sein de la direction des Recettes : les réalisations-p10

Akhbar - p11

EDITORIAL

Les petits contribuables

Nous n'avons, toutefois, pas oublié les petits contribuables qui constituent un élément essentiel dans la promotion de la croissance économique. Dans ce cadre, le MdF déploie des efforts pour leur faciliter l'obtention de crédit et les inciter à régler leurs impôts dans le but d'augmenter leur contribution dans les finances publiques, et ce pour que la croissance économique ne dépende pas uniquement d'une seule catégorie de contribuables. Rappelons que le remboursement de l'impôt constitue un élément essentiel dans la pratique de la citoyenneté, et que l'impôt en soi est l'un des principes de l'Etat souverain. D'où l'objectif du MdF, pour les années à venir, serait de bien enraciner ce principe dans les esprits des citoyens et de les inciter à rembourser leurs impôts volontairement.

La crédibilité de l'Etat et du MDF

Le défit de la prochaine décennie serait de renforcer, parmi les citoyens, la crédibilité de l'Etat, en général, et celle du MdF, en particulier. Quant à la crédibilité du MdF, elle relève de la gestion des finances publiques, et de la manière adoptée par les fonctionnaires pour traiter les affaires des citoyens. Dans ce cadre, nous avons œuvré, dès le premier jour, à garantir un équilibre entre une dépense juste et une collecte efficace, afin d'assurer une équité entre les citoyens et d'éviter le gaspillage des finances publiques. Nous avons constaté que les dépenses souffrent de trois défaillances: 1. les dépenses gaspillées, 2. les dépenses versées à des fins non claires, 3. des dépenses qui sont élevés plus qu'il le faut. D'où la nécessité de réduire les dépenses et d'élaborer une stratégie pour rembourser les sommes dues de l'Etat (à la caisse nationale de la sécurité sociale, aux hôpitaux, les sommes de l'augmentation des honoraires des fonctionnaires…). Le MdF devrait également garantir plus de transparence quant aux dépenses publiques, le citoyen ayant le droit de savoir les attributions exactes de l'argent public.

Le loi de protection du consommateur

Etant conscients que la réforme financière va de pair avec le développement économique, nous avons poursuivi les mêmes efforts dans le ministère de l'Economie. Nous avons annoncé la mise en œuvre de la nouvelle loi sur la protection du consommateur; nous avons participé à la promotion de la Bourse de Beyrouth en y créant un organe de contrôle et en incitant les entreprises à s'y inscrire, notamment celles de la diaspora libanaise, et en adoptant le commerce électronique (e-commerce). Enfin, nous avons œuvré à promouvoir «le chemin à la convention de Beyrouth» qui va concourir à la renaissance du Liban; la convention constitue une vision d'un dialogue politique menant à une reforme qui servira de fondements pour la renaissance de l'économie libanaise, le contrôle de la croissance de la dette publique et la création d'emplois pour les jeunes Libanais.

Enfin avec le départ du cabinet transitoire, nous souhaitons que les prochains responsables entreprennent les mesures nécessaires pour relancer l'économie et activer les finances publiques selon une planification globale et une prise de décision objective.

Le Ministre des Finances

Dimyanos Kattar

Dimyanos Kattar en quelques lignes...

Né en 1960 à Jezzine, marié et père de quatre enfants, M. Kattar est titulaire d'un diplôme en informatique de gestion de l'Université libanaise en coopération avec le CNAM (1980-1986). Il a suivi un programme de doctorat en planification stratégique à l'Université Saint-Esprit de Kaslik (1987-1989); il a de même participé à des programmes en management et en économie politique, le dernier étant à Harvard, en 2001.

Il se consacra à la société civile où il se porta volontaire dans plusieurs activités sociale entre 1978 et 1990, parmi lesquelles nous citons: la promotion de la laïcité et de l'activité sociale, campagne pour la lutte contre la drogue; membre de la Croix rouge pendant 10 ans…

Quant à son parcours professionnel, il enseigna les mathématiques (1980-1987) pour devenir plus tard directeur des chambres de secourisme de la Croix rouge libanaise (1987-1989). Entre 1989 et 1992 il occupa le poste de conseiller en organisation; entre 1992 et 2000 il devint directeur général du group JAIDAH au Qatar. Entre 2001 et 2002 il participa à des recherches politiques et économiques portant sur la réforme et la démocratie. Entre 2003 et avril 2005, il occupa le poste de conseiller auprès de plusieurs groupes économiques à Dubaï et à Paris. Il a été nommé ministre des Finances de l'Economie et du Commerce, le 19 avril 2005.

Aperçu sur les activités de l'Institut des Finances

L'année 2004 a connu un grand progrès dans les activités de formation de l'Institut des Finances (IdF) en terme de qualité et de fréquence et dans l'élargissement du rôle du ministère des Finances (MdF) au niveau local et régional.

Des chiffres record ont été atteints en formation au cours de cette année, le nombre de participants aux formations locales et à l'étranger (niveau régional et international) ayant atteint 2977, en comparaison avec 2088 en 2003.

En parallèle, une nette amélioration a été réalisée au niveau de la qualité, des techniques et du matériel pédagogique. Les différentes demandes formulées ont rapidement été traitées par l'équipe de formation et 20 nouveaux programmes élaborés en conséquence, dans les domaines de la culture juridique, la comptabilité, le management et les douanes.

De plus, 108 nouveaux agents de la direction générale des Finances et 48 topographes de la direction du Cadastre et du Registre foncier ont été accueillis à l'IdF pour des formations.

Fidèle à la stratégie d'écoute aux besoins des différentes directions du MdF, suivie depuis l'année précédente, l'équipe a poursuivi l'organisation des formations en réponse aux demandes, notamment les sessions suivantes:

"L'assujettissement, des cotisations à la Sécurité sociale à l'Impôt sur le revenu"

Il est souvent question d'une confusion entre les cotisations à la Sécurité sociale et l'impôt sur le revenu, également déduits sur les salaires; l'article 52 du code de l'impôt sur le revenu prévoit une correspondance entre le formulaire présenté à la Caisse nationale de Sécurité sociale et celui présenté aux bureaux de l'Impôt sur le revenu…

Vu l'importance de ce problème, l'IdF a développé avec la collaboration de l'expert de la Sécurité sociale M. Rafic Salamé, un programme visant à éclaircir ces zones d'ombres. Ce cours vise à faire une mise au point sur les points communs et les divergences entre les cotisations versées à la Sécurité sociale et l'impôt déduit sur le revenu en précisant la nature juridique de chacun de ces paiements et les personnes concernées, le calcul des cotisations, etc. Une forte participation a poussé l'Institut à organiser 4 sessions entre décembre 2004 et mai 2005 pour un total d'une centaine de participants, dont des fonctionnaires de la direction des Recettes, de même qu'un groupe d'agents de la Caisse nationale de la Sécurité sociale. ■

Le 14 mars 2005, une réalisation… dans la formation des contrôleurs internes

En étroite collaboration avec le directeur des Recettes, M. Louay El-Hajj Chéhadé, l'IdF a lancé un programme de formation de six mois destiné aux contrôleurs internes de cette direction, le 14 mars 2005. Ce programme, développé à la demande des contrôleurs internes eux-mêmes et conformément à leurs besoins, vise à préparer les participants à la réalisation des études économiques et fiscales nécessaires à leur travail et à l'enrichissement des dossiers fiscaux facilitant l'uniformisation des procédures.

Au programme: une série de sessions et d'ateliers de travail, portant sur les domaines fiscaux, juridiques, bancaires, l'assurance éthique professionnelle et autres. Ceci constitue un grand pas dans la formation, vu la diversité des thèmes, la spécificité du groupe cible et l'échange d'expériences entre les participants.

Le contrôleur interne: quelle mission?

Conformément à l'article 39 du code de comptabilité publique, un système spécialisé est chargé du contrôle de la déduction des impôts et des droits – pris en charge par la direction générale des Finances - appelé le système des contrôleurs internes.

Objectifs:

Contrôle des organismes en charge de l'exécution des lois fiscales et décrets appliqués pour:

-Une meilleure efficacité au niveau de l'assujettissement et de la collecte

-Des chiffres précis

-L'équité entre les contribuables

-Une rapidité et une unification des procédures

Champs d'activité:

Ses fonctions couvrent tous les impôts, directes et indirectes, pris en charge par la direction générale des Finances, sur l'ensemble des territoires libanais.

Limites du contrôle exercé:

La tâche du contrôleur se limite à présenter des rapports réguliers comportant leurs observations concernant les opérations, conformément aux objectifs fixés, alors que l'exécution reste du ressort des départements spécialisés.

Le contrôle couvre toutes les opérations de déduction des droits et des impôts selon un programme exécuté à la recommandation du directeur des Recettes, et où les fonctions se répartissent comme suit:

1. Consultation, à tout moment, du calendrier d'activités des départements et vérification des méthodes de travail interne des contrôleurs; observation et apport de remarques sur le travail quand nécessaire.
2. Suivi régulier de la coordination entre les différents départements fiscaux en vue de l'unification des procédures. A ce stade, la mission du contrôleur interne se limite à repérer les différences d'application de lois, pour garantir l'équité entre les contribuables.
3. Contrôle sur le terrain quand nécessaire, sur toutes les étapes de déduction. En cas de transgression, mauvaise interprétation des lois ou fausse précision des faits fiscaux, les contrôleurs doivent prévenir le directeur des Recettes par écrit et proposer une solution et des ajustements pour sauvegarder les droits du Trésor, et veiller à une bonne application des lois. Les chefs de départements facilitent leur tâche en mettant à leur disposition tous les documents nécessaires.
4. Discussion et consultation pour toutes les formalités tranchées par le directeur des Recettes conformément aux lois fiscales en application:

- Etude des réclamations
- Réductions proposées au directeur des Recettes
- Détaxe
- Etude des cas qui leur sont différés, jugés par le directeur des Recettes de leur ressort.

(Aperçu réalisé par les contrôleurs internes Roula Chehab, Rabih Alameddine et Khalil Harfouch)

Le ministère des Finances accueille les institutions publiques

L'IdF a lancé le programme de formation intensive en administration financière pour les responsables financiers et comptables des institutions publiques et des organismes de contrôle sur ces institutions. Ce programme vise à améliorer le fonctionnement des institutions publiques administratives et consultatives et à moderniser leur administration financière en vue d'une optimisation de leurs ressources et une meilleure productivité, ainsi qu'un assainissement de leurs dépenses.

La formation s'est distinguée par la diversité des sujets et par l'approfondissement des thèmes abordés dans l'objectif de l'unification des procédures lors de l'élaboration du budget et de la clôture des comptes, la bonne réalisation de transactions publiques, l'application méticuleuse des droits et des impôts et du code de comptabilité commerciale.

Vu le succès de ce programme parmi les institutions publiques, L'IdF a déjà lancé une offre de formation pour une nouvelle session entre mai et juin 2005; la formation est en cours pour 55 nouveaux participants. ■

Quelques chiffres

- ce programme s'est étalé du 11 janvier 2005 au 28 avril 2005;
- répartition des participants: 6 groupes;
- pour un total de 102 fonctionnaires;
- de 60 institutions publiques et organismes de contrôle;
- durée de formation: 75 h;
- moyenne de 33 h par fonctionnaire (7 jours de formation);
- formations prises en charge par 11 formateurs du MdF, de la Cour des Comptes et de la CNSS.

Les toutes dernières formations Douanes

Le contentieux douanier

L'IdF a poursuivi l'organisation des sessions spécialisées adressées aux Douanes pendant le 1er semestre 2005.

De nouvelles formations figurent au programme, notamment le contentieux douanier. Ce cour a été ajouté au programme de formation Douanes vu son exhaustivité en terme de définition de l'administration des douanes, de son champ d'activité notamment les contraventions douanières et la lutte pour y faire face.

En effet, son importance réside dans le développement des compétences relatives à l'application des lois pour arrêter les contraventions.

Une session a été organisée durant le mois de mars, durant laquelle le formateur Suhail Ali Hassan, ancien directeur régional de Beyrouth, a partagé avec les participants sa vaste expérience dans ce domaine. ■

Contenu

1. La mission des douanes et le champ d'activité
2. La contravention en douanes, ses éléments
3. Considérations juridiques, morales et matérielles de la contravention
4. Les marchandises, leur classification
5. Droits des agents douaniers d'intervenir - le contrôle en cas de contravention
6. Le champ douanier
7. Le droit de contrôle des marchandises, les moyens de transport
8. La perquisition des domiciles et la fraude prise en flagrant délit
9. Droit des douaniers de consulter les dossiers et les documents
10. Dossiers douaniers et affaires douanières
11. Les contraventions aux formulaires
12. Limitations à l'entrée et la sortie de certaines marchandises

Programme régional de formation douanes

Un développement quantitatif s'est opéré en 2004 en faveur du programme régional de la formation régionale douane patronné par l'Organisation mondiale des Douanes (OMD) pour la région MENA, et organisé conjointement par l'IdF et l'administration des Douanes libanaises. En effet, 333 participants, dont 158 agents douaniers de différentes nationalités arabes ont assisté aux sessions organisées.

Cependant, les tristes évènements qui ont frappé le Liban depuis février 2005 ont affecté le programme et certaines sessions ont été annulées. Le programme a toutefois repris au cours du deuxième semestre de l'année 2005, et deux sessions ont été organisées contre vents et marrées, la première sur les normes comptables internationales (11-15 avril, 23 participants). La deuxième session, quant à elle, concernait les Droits de propriété intellectuelle; cette dernière s'est étalée du 9 au 13 mai en présence de 31 participants. ■

Informatique

Bureaux régionaux: les formateurs vont vers vous

L'équipe de formation informatique de l'IdF a fait un effort pour optimiser sa productivité en organisant de nouvelles sessions dans les différents bureaux régionaux. Les chiffres témoignent aussi de l'intensité des formations organisées dans les laboratoires même de l'IdF; 4578 heures de formation en 2004, pour 63 sessions autour de 16 différents thèmes 554 participants des divers départements du MdF.

A l'écoute des besoins du fonctionnaire

Les formateurs en informatique ont de même amélioré la qualité de la formation informatique en se réunissant régulièrement avec les fonctionnaires afin d'évaluer les besoins de formations en informatique. Le tableau ci-dessous récapitule les sessions les plus notables organisées depuis le début de l'année 2005 et le nombre de participants pour chacune.

Formation	Nb de sessions	Nb de participants
Introduction à l'informatique	5	46
Internet	3	25
Access, niveau débutant	3	25
Réalisation de statistiques à partir d'Excel	2	13
Word, niveau intermédiaire	1	6
Sécurité de l'Informatique	7	85
PowerPoint	1	9

Mesures de sécurité en TI

Du point de vue pédagogique, la sécurité des technologies de l'information (TI) est la science qui porte sur la protection de tout risque ou activité qui puissent y porter atteinte.

Techniquement, il recouvre les outils permettant de parvenir à cette "sécurité" pour la protection de l'information de tout risque, interne ou externe soit-il. Du point de vue légal, ce problème est en cours d'étude pour la garantie de la confidentialité et la lutte contre les intrusions et les crimes informatiques, ceci plus particulièrement avec le développement des technologies permettant le traitement et la sauvegarde des données à travers les réseaux, notamment Internet.

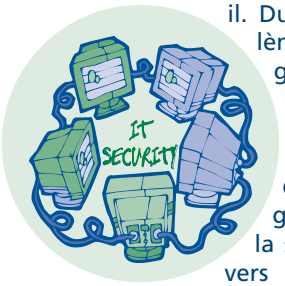

L'objectif des recherches dans ce domaine se résume comme suit:

- Assurer la confidentialité, les informations ne devant être consultées que par les personnes professionnellement qualifiées pour le faire;
- L'intégrité du contenu, c'est-à-dire la précision et l'absence de modifications, dans aucune phase, et l'absence de traitement ou d'échange de l'information;
- La disponibilité du contenu et du fonctionnement du système informatique qui doit répondre aux besoins de l'utilisateur.

Pour respecter ces critères et veiller à la conservation des programmes utilisés au MdF, l'équipe de formation informatique de l'IdF a organisé avec la collaboration du centre informatique du ministère une série de sessions sous le titre "Protection des systèmes informatiques du MdF: initiation aux mesures de sécurité en technologie de l'information", depuis le 7 février 2005. Ce cours a souligné l'importance de la sécurité en matière d'informatique, les risques rencontrés par le fonctionnaire et ses responsabilités. De même, il a couvert les instructions nécessaires et les mesures à prendre, ainsi que les manières de faire face aux tentatives de piratages, etc. Les formations ont été prises en charge par les formateurs en informatique à l'IdF, Eiad Ghannam et Riad Abou Sari.

Ces sessions ont rencontré un grand succès vu la grande participation des fonctionnaires: 85 participants des différents départements du MdF formés dans les salles de l'IdF et 142 participants des bureaux régionaux, que les formateurs ont eux-mêmes visités. Dans l'objectif de couvrir tous les agents du ministère, ces cours se poursuivent...■

Coopération avec le MINEFI

MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE DES FINANCES ET DE L'INDUSTRIE

Le partenariat entre l'IdF et la DGCP porte ses fruits

La coopération entre l'IdF et la direction générale de la Comptabilité publique (DGCP) est depuis 2003, l'une des plus actives et des plus réussies. Les visites périodiques du coordonnateur de la coopération et le suivi méticuleux de la mission de coopération internationale (MIC) à la DGCP ont facilité la réalisation, de plusieurs actions de coopération. Le programme de collaboration annuel est défini ou remis à jour, chaque année, à la suite de la visite d'une délégation de la MCI de la DGCP et de l'Ecole nationale du Trésor (ENT) au MdF et à l'IdF.

La DGCP et l'ENT ont à leur tour aussi, invité les responsables libanais de l'IdF et du MdF en France afin d'échanger avec eux, l'expérience française dans le domaine de la formation et dans le souci de partager les techniques et l'expérience dans le domaine des finances publiques.

Les sujets de coopération sont multiples et plusieurs missions impliquant les hauts responsables du MdF ont été organisés afin que leur soit présentés les chantiers de modernisation entrepris à la DGCP, tels que la démarche du contrat pluriannuel de performance, les nouveaux moyens de décaissement et d'encaissement et l'applicatif COPERNIC; la gestion des pensions des fonctionnaires", les méthodes de contrôle des établissements publics, etc.

Les experts de la DGCP se déplacent aussi à Beyrouth afin de partager leur expertise avec le plus grand nombre possible de fonctionnaires. Ainsi, et dans le but de familiariser les stagiaires avec le nouveau processus de gestion et de diffuser une nouvelle culture, un séminaire a été organisé à l'IdF sur "le passage d'une administration de transaction à une administration de gestion".

Le déplacement des experts de la DGCP a aussi résulté en une note analytique concernant le développement du projet «Carte d'Achat» au Liban, décrivant la capacité collective des banques libanaises à accompagner l'administration libanaise dans cette démarche.

A noter que le futur de cette coopération se présente tout aussi fructueux, 2 axes principaux feront l'objet de la coopération à venir:

- le Partage de techniques pour une nouvelle gestion publique: la modernisation de l'exécution de la dépense de l'Etat; la mise en oeuvre des outils de gestion dynamique de la dette publique; le contrôle des entreprises publiques; la poursuite de la mise en place des "contrats de performance"; la modification de la loi de la Comptabilité publique de1963 et la gestion des pensions des fonctionnaires.
- la Formation professionnelle: les techniques d'accompagnement et de tutorat; l'ingénierie des concours de recrutement dans la fonction publique et l'accompagnement des réformes du ministère des Finances. ■

Les nouvelles orientations en formation dans l'administration publique française

Dans le cadre de la coopération entre l'Institut des Finances et l'Institut de Gestion publique et de Développement économique (IGPDE), l'IdF a accueilli M. Philipe Blumenfeld, adjoint à la directrice de l'IGPDE, en charge des questions pédagogiques au MINEFI. La mission de M. Blumenfeld, qui avait pour objectif l'échange d'informations sur l'ingénierie de la formation continue à l'IGPDE, s'est déroulée du 1 au 3 juin 2005. Le premier jour a été consacré à une rencontre de l'expert pour un échange d'expériences avec l'équipe de formation de l'IdF; les sessions du 2 et du 3 juin ont été adressées aux personnes en charge de la formation dans les administrations publiques libanaises, qui ont été informées de l'expérience de l'IdF et des dernières orientations en formation continue dans l'administration publique française.

L'équipe de formation a aussi travaillé pendant deux jours avec l'expert, sur le développement de l'ingénierie actuelle de la formation continue de l'IdF, notamment l'analyse des besoins, l'élaboration du plan de formation, la préparation d'un cahier des charges type. Les deux parties ont par ailleurs décidé d'un calendrier d'activités communes qui rentrent dans le cadre de la formation, de l'échange de visites, de délégations et d'informations, et de l'organisation commune de programmes régionaux. ■

L'élaboration et l'exécution du budget à l'Ecole nationale d'administration

Dans le cadre du partenariat entre l'Ecole nationale d'administration, France (ENA) et le ministère libanais des Finances, représenté par l'Institut des Finances, qui se matérialise par des formations spécialisées de niveau international offertes aux agents du MdF, les contrôleurs Hani Salhab et Wissam Jouni de la direction du Budget et du Contrôle des dépenses ont assisté à une formation portant sur l'élaboration et l'exécution du budget de l'Etat. Cette session qui s'est déroulée entre le 20 février et le 18 mars 2005 a regroupé des agents des finances de plusieurs pays arabes et africains.

La session a essentiellement porté sur les thèmes suivants:

- Les problèmes rencontrés lors de l'élaboration et l'exécution du budget en France,
- Le rôle de la direction de la Réforme budgétaire dans la préparation de la LOLF,
- Une comparaison avec les expériences d'autres pays dans ce domaine: Suède, Canada, Etats-Unis, Royaume Uni,
- Une évaluation des expériences des délégations participantes dans l'élaboration et l'exécution du budget dans leur pays, (y compris une présentation des étapes détaillées de l'expérience libanaise en terme d'élaboration et d'exécution du budget),

Depuis 2003, 22 fonctionnaires du MdF ont déjà participé à certaines sessions de formations organisées par l'ENA.

- Les problèmes rencontrés et les mesures prises au cours de l'exercice financier en réponse aux mutations, leurs conséquences sur les dépenses et les recettes,
- Une discussion approfondie de la loi organique du 1er août 2001 relative aux lois de finances (LOLF) qui doit entrer en vigueur à partir de janvier 2006: ses points forts et la possibilité de son adoption par les pays participants. ■

Les contrôleurs Hani Salhab et Wissam Jouni
Direction du Budget et du Contrôle des dépenses

Coopération avec l'Union Européenne

13 participants du MdF au programme de formation sur les "Connaissances de base de l'Union Européenne" et la "formation de formateurs", entre septembre 2004 et mai 2005

Dans le cadre du "programme de formation et conseil en administration publique pour les partenaires méditerranéens", de la Commission européenne, financé au titre du programme MEDA, 4 modules de formation s'adressant aux 12 partenaires méditerranéens sont organisés par l'Institut européen d'administration publique (IEAP): 1) Connaissances de base sur l'UE; 2) Connaissances approfondies sur l'UE; 3) Gestion de programmes communautaires; 4) Actions de formation de formateurs; en plus de la création d'un réseau de centres de formation de l'administration publique.

Le programme "Connaissances de base sur l'UE" vise à assurer un niveau élémentaire de connaissances à un nombre de fonctionnaires issus des administrations publiques des Partenaires méditerranéens, de contribuer à la création d'une zone de libre échange à l'horizon 2010, d'approfondir les connaissances des affaires européennes chez les partenaires méditerranéens afin de contribuer à la mise en oeuvre des accords d'association, et de développer chez les partenaires méditerranéens une masse critique d'experts du processus d'intégration européenne.

Alors que celui de formation de formateurs vise à: 1)Faciliter et améliorer la préparation et la mise en oeuvre des programmes nationaux de formation, tout en mettant l'accent sur les programmes qui soutiennent la mise en oeuvre des Accords d'association avec l'UE dans les pays des Partenaires méditerranéens; 2) à approfondir la coopération aux niveaux bilatéral et multilatéral dans le domaine du développement et de la formation des ressources humaines au sein de l'administration publique; 3)Encourager l'échange d'expériences, de connaissances et de bonnes pratiques. ■

Le Liban de l'année 2010 selon Patrick Renauld: un mythe ou une lueur à l'horizon?

A l'occasion du "Jour de l'Europe", le 9 mai, M. Patrick Renauld, chef de la délégation de la Commission européenne au Liban, a organisé une cérémonie dans sa résidence à Yarzé, en présence de hauts responsables dans les corps militaire, diplomatique et les communautés sociales. Son discours ne portait toutefois pas sur l'Europe, ou son avenir, mais plutôt sur le Liban de demain, en 2010, comme les Libanais en rêvent... plutôt qu'un discours pour le 9 mai 2005, M. Renauld a préparé un discours pour le 9 mai 2010.

«Nous sommes donc le 9 mai 2010 et nous ne pouvons que nous féliciter des succès remportés depuis cinq ans.

La croissance a atteint 6%. Le taux des jeunes chômeurs libanais est passé de 71% à 30%. L'immigration s'en est trouvée d'autant réduite. Le service de la dette absorbait 75% du montant des exportations en 2005. En 2010 il ne représente plus que 15%, s'alignant ainsi sur le niveau de ses principaux partenaires arabes et voisins.

Seulement 5% des investissements étrangers en 2005 s'étaient tournés vers le secteur productif. Aujourd'hui grâce à des taux cohérents, un cadre et une protection juridique efficaces ce sont 40% des investissements qui sont productifs. Le volume des exportations vers l'UE a rejoint le volume des importations soit près de 30% grâce au respect des normes de qualité et une recherche constante de l'excellence.

Tout cela n'a pu se faire que par une prise de conscience des Libanais. Prise de conscience, prise d'identité nées de l'Appel de Beyrouth et du bouleversement que le Liban a connu d'abord en 2004 avec l'attentat contre Marwan Hamadé puis en 2005 avec l'assassinat du président Hariri et du ministre et député Bassel Fleihane.

Au printemps 2005, souvenez-vous, l'armée syrienne venait de quitter le Liban et vous vous apprêtiez à élire un nouveau parlement. Vous alliez à ces élections sans vraiment croire au changement que vous aviez appelé de vos vœux le 8 et le 14 mars.

«On prend les mêmes et on recommence» lisait-on dans les journaux de l'époque.

C'était sans compter la formidable poussée des nouvelles générations qui, elles, avaient une idée claire du Liban qu'elles voulaient en 2010.

Il y a cinq ans, cela avait été possible parce que malgré le peu de temps disponible pour la préparation des élections, quelques candidats avaient construit leur campagne sur un véritable programme. Programme sur lequel ils ont été élus et dont s'est inspiré le gouvernement.

Rappelez-vous le nouveau gouvernement issu de ces élections. Il avait su présenter aux Libanais un bilan sans concession de la situation politique, financière, économique et administrative du pays. Bilan sur la base duquel il s'était engagé à entreprendre des réformes ambitieuses étalées sur cinq ans. Déterminant chacune des étapes, chacun des obstacles, chacune des solutions, chacun des efforts et sacrifices que les Libanais allaient devoir faire pour redonner au Liban sa véritable place dans la région.

Le programme du gouvernement comportait trois piliers: le redressement de la situation financière, la dynamisation de l'économie et le rétablissement de la confiance des citoyens dans l'Etat.

Je me souviens que la Communauté internationale et l'UE en particulier avait soutenu ce programme de redressement. Programme de redressement qui s'était inscrit bien évidemment dans le Plan d'action prévu dans le cadre de la «Politique européenne de Voisinage».

Tous les Etats membres de l'Union Européenne célèbrent "le Jour de l'Europe" le 9 mai de chaque année, comme étant une date ayant marqué un pas dans la création de l'UE.

Cette date a en effet été désignée pour marquer la proposition lancée par Robert Schuman, ministre français des Affaires étrangères, dont le texte est considéré comme l'acte de naissance de l'Union européenne (Déclaration du 9 mai 1950). Schuman insistait sur la nécessité que les pays européens, déchirés par les conflits des deux Grandes Guerres, prennent enfin en charge la gestion de leurs ressources (charbon et fer…), dans le cadre d'une organisation commune, ouverte aux pays européens.

Ce fut le premier pas vers l'Union Européenne…

Cette fois là nous n'avions pas commis la même erreur de seulement repousser les échéances de la dette. Nous avons apporté notre contribution étapes par étapes, et seulement lorsque chacune des réformes était engagée pour véritablement accompagner l'effort des Libanais.

Aujourd'hui, 9 mai 2010, l'utopiste que je suis, constate que le Liban a pu se rapprocher de l'Europe dans le partage de ses valeurs fondamentales sans pour autant perdre ni sa spécificité ni son arabité.

Enfin je me réjouis particulièrement que pendant cette période difficile de redressement, l'Union européenne ait pu contribuer à ce que les Libanais les plus démunis du Nord, du Sud, de la montagne, de la Bekaa et de Beyrouth aient été protégés des conséquences des ses réajustements.

Je vous donne rendez-vous en 2015 pour célébrer votre intégration dans le grand Marché intérieur Euro-méditerranéen que le président Hariri et le ministre Fleihane appelaient de leur voeux.»

La vision de Patrick Renauld verra-t-elle le jour? ■

Coopération avec L'Ordre des experts-comptables

L'IdF a organisé, conjointement avec l'Ordre des experts-comptables, une série de séminaires portant sur des sujets fiscaux, dans le local de l'ordre des experts-comptables. Des centaines d'experts ont participé à ces rencontres qui ont inclus une brève présentation faite par les chefs de départements et des contrôleurs en chef au MdF, qui a couvert les taxes et les impôts et les procédures appliquées. Ces discussions furent une occasion pour répondre directement aux questions des experts-comptables et un pas vers l'avant en terme de communication entre l'Ordre et le MdF.

A noter qu'avec la coopération de l'ordre des experts-comptables, la série des guides au citoyen «sensibilisation financière et fiscale» a été distribuée aux participants des sessions. Ces guides ont été aussi distribués à l'audience de la conférence annuelle de l'Ordre, qui s'est tenue sous le titre " Financial reporting: chances and challenges" les 11 et 12 février 2005. ■

Sujet	Date
L'impôt sur les propriétés bâties	16 décembre 2004
La Taxe sur la Valeur Ajoutée	10 janvier 2005
L'impôt sur le revenu	10 janvier 2005
Le droit de timbre	15 mars 2005
Le droit de succession	10 mai 2005

Signature d'une convention de coopération entre l'IdF et le Centre d'études bancaires

L'IdF poursuit ses efforts d'ouverture aux institutions de formation locales les plus performantes, notamment dans les domaines économique et financier. Dans ce cadre, un partenariat a été lancé entre l'IdF et le Centre d'études bancaires (CEB), affilié à l'Association des banques du Liban (ABL) et à l'université Saint-Joseph (USJ). En effet, une convention de coopération a été signée entre les deux parties, respectivement représentées par M. Dimyanos Kattar, ministre des Finances, de l'Economie et du Commerce et M. Joseph Torbey, président de l'ABL. La cérémonie s'est tenue le jeudi 9 juin 2005 à la Bibliothèque des Finances.

La convention sert de point de départ pour une série d'activités de formation organisées conjointement par les deux centres, notamment les programmes fiscaux et les sujets bancaires. Elle permettra un échange de formateurs, d'expériences et d'informations bancaires, économiques et fiscales, ainsi que l'organisation commune de séminaires et de conférences.

Cette convention, signée pour deux ans renouvelables, est considéré comme un grand pas stratégique du point de vue ouverture et complémentarité entre secteur public/privé. Elle permet aux deux parties un échange d'expertise et une interaction au niveau des expériences locales.

A noter que deux sessions de formation avaient déjà été conjointement organisées, adressées aux employés des banques. La première s'était tenue au CEB et avait eu pour thème "le système fiscal libanais" (février- mars -juin-juillet 2005). La deuxième, qui avait eu lieu en mai 2005 à l'IdF, portait sur "l'archivage et la conservation préventive des documents".

Aujourd'hui, le partenariat se poursuit, les deux parties préparent conjointement de nouvelles sessions de formations notamment dans le domaine de la comptabilité et le fonctionnement bancaires (prévues pour septembre 2005). ■

Service des grands contribuables: facteurs de réussite et répercussions positives sur le contribuable

La direction générale des Finances (DGF) a inauguré, le 14 mai 2005, le service des grands contribuables (SGC) en présence du ministre des Finances, de l'Economie et du Commerce, M. Dimyanos Kattar, du directeur général des Finances, M. Alain Bifani. Au cours de la cérémonie M. Bifani a exposé les circonstances et objectifs de la création du Service, le règlement administratif qui régira ses différentes fonctions, les facteurs de réussite et les répercussions positives découlant de sa création, ainsi que les critères selon lesquels les grands contribuables sont désignés.

La création de ce Service s'inscrit dans le cadre des projets de réformes entrepris par le ministère des Finances (MdF) et des efforts du MdF visant à garantir une équité entre les contribuables dans l'application des taxes; il s'insère de même dans la tendance mondiale vers la simplification des formalités à accomplir auprès de l'administration fiscale, les contribuables étant répartis en trois catégories (grands, moyens et petits). Chaque catégorie est dotée d'un guichet unique mis à son service (One-stop shop). Elles sont déterminées en fonction de critères précis définis, à leur tour, à la lumière des politiques financières prônées par le ministère des Finances et l'orientation économique du gouvernement en général.

Objectifs et fonctions du Service des grands contribuables:

La DGF a décidé de créer un service modèle chargé de moderniser l'administration fiscale et améliorer le niveau des services fournis aux contribuables, à commencer par les grands contribuables qui assurent 80% des recettes de l'impôt sur le revenu, et stimulent l'économie.

Le SGC permet d'éviter au contribuable la peine de traiter avec différentes administrations - toutes les opérations du grand contribuable y étant centralisées; il simplifie les procédures à effectuer, et permet de répondre aux besoins et interrogations du contribuable, de lui assurer une communication continue et de consolider la confiance entre le contribuable et l'administration fiscale. La création du SGC contribuera par ailleurs à développer les systèmes et services électroniques en vigueur, pavant ainsi la voie à l'adoption progressive du système de taxation électronique (e-taxation).

Parmi les facteurs de réussite de ce Service, figure l'équipe de travail spécialisée et formée à cette fin; elle prend à sa charge les tâches suivantes: le service du contribuable, le traitement des données, l'engagement fiscal, l'audit fiscal et les plaintes. L'équipe de travail est composée de 68 contrôleurs et contrôleurs en chef choisis en fonction de leurs compétences, tous titulaires de diplômes et ayant à leur actif cinq années d'expérience en moyenne dans le domaine fiscal. Elle a été soumise à une formation régulière à différents sujets, dont: les critères de comptabilité internationale, le système des banques et des sociétés d'assurance, la TVA… elle a de même reçu une formation sur le terrain avant son entrée en fonction.

Enfin, il convient de noter que cette expérience sera reproduite sur toutes les catégories de contribuables, à l'avenir. ■

Au Liban:
Sont considérés grands contribuables les parties qui répondent aux critères suivants:
1- les sociétés de capitaux dont le chiffre d'affaires atteint ou dépasse 10 milliards L.L.;
2- les sociétés d'assurance et les banques.
Les grands contribuables sont au nombre de 615.

Fonctions du SGC

- Assurer la communication continue avec les grands contribuables
- Simplifier les formalités des contribuables et leur fournir les meilleurs services en leur permettant de présenter formalités et déclarations par la poste et par le courrier électronique
- Planifier pour éviter l'évasion fiscale
- Assurer les droits dus au Trésor dans leur intégralité, en organisant des programmes d'audit fiscal
- Mener des études pour simplifier les procédures incombant au contribuable auprès du MdF
- Veiller à assurer un contrôle interne et un contrôle de qualité de haut niveau
- Traiter les formalités et les opérations au moyen d'un système informatique de pointe
- Paver la voie à l'instauration du gouvernement électronique (e-Government)

La taxe sur la valeur ajoutée... trois ans après

Plus de trois ans se sont écoulés depuis l'application de la TVA au Liban. Depuis, cette taxe ne cesse de faire preuve d'importance soutenue à plus d'un niveau.

Sur le plan financier et économique, la TVA a contribué, durant les quelques dernières années, à consolider la

situation financière du Trésor, ses recettes constituant désormais un des principaux piliers (40% des recettes fiscales) permettant de réduire le déficit du Trésor, et par le fait même de réduire la dette publique. Il convient par ailleurs de souligner l'importance de la TVA comme conditions nécessaires à l'instauration de partenariats commerciaux, régionaux et internationaux, (conventions avec l'Union européenne et les pays arabes visant à supprimer les restrictions douanières à l'échange de marchandises; d'où la nécessité d'assurer des sources alternatives de revenu au Trésor libanais).

Sur le plan fiscal, l'application de la TVA au Liban a contribué de manière efficace à contrôler l'évasion fiscale et à élargir, de manière continue, la base des contribuables assujettis à l'impôt sur le revenu. En effet, les caractéristiques de la TVA, notamment la possibilité accordée au contribuable de déduire (ou récupérer) l'impôt versé sur ses revenus, ont poussé les différents éléments du cycle économique à l'instar de l'importateur et du commerçant en gros et au détail, à y souscrire.

Par ailleurs, les obligations des assujettis à la TVA, notamment en matière comptable, comme la tenue de livres comptables et l'émission de factures détaillées pour la livraison de biens ou la prestation de services, et la nécessité de soumettre des déclarations trimestrielles reflétant l'activité du contribuable à l'administration fiscale, ont bel et bien contribué à organiser les données financières et comptables du contribuable, d'où la double importance de la TVA tant au contribuable qu'à l'administration fiscale.

Il convient également de signaler le rôle de chef de file joué par le département de la TVA dans la redéfinition de la relation entre le citoyen et le ministère des Finances. En effet, l'application de la TVA a consacré l'interaction entre le citoyen et l'administration fiscale. Elle s'est concrétisé par la sensibilisation du contribuable quant à ses droits et obligations en matière de fiscalité, par le biais de rencontres pour l'échange et la coopération avec les différents secteurs économiques, et l'affectation de services spécialisés pour répondre aux besoins du contribuable en informations ou en conseils fiscaux.

Enfin, il convient de noter que l'expérience du jeune et moderne département de la TVA fut couronnée de succès en un laps de temps. Quelle meilleure preuve de sa réussite que la volonté de répliquer cette même expérience au niveau des différents services fiscaux au sein du ministère des Finances, au service et de l'Etat et du citoyen. ■

Salam Eido

Contrôleur en chef

Chef du département de Législations et de Politiques fiscales

Sensibilisation et communication avec le citoyen à partir de la direction des Recettes

Suite à la parution de cinq guides de la série de sensibilisation financière et fiscale publiée par l'IdF en vue d'aider le citoyen à accomplir ses formalités auprès du ministère des Finances (MdF) et le familiariser avec ses droits et obligations, la direction des Recettes (DR) effectue cette année un pas en avant dans le domaine de la communication entre le citoyen et l'administration fiscale, en préparant une série de brochures traitant chacune d'une procédure spécifique accomplie auprès de la DR.

Cette initiative vise à promouvoir le contrat de performance lancé par la DR en janvier 2005. Ces publications indiquent au citoyen la procédure à suivre, le coût et les délais fixés, les documents requis et autres informations nécessaires.

Les publications sont réparties en cinq catégories selon les services de la direction des Recettes: les services de l'impôt sur le revenu, de l'impôt sur les propriétés bâties, des taxes indirectes, du droit de succession et de la taxe d'amélioration. Les équipes de travail regroupant des fonctionnaires spécialisés ont déjà entamé la rédaction de ces brochures qui seront publiées en petit format facile à utiliser, dans un style simple et une mise en page claire.

En attendant la publication du premier lot, nous souhaitons étendre ces initiatives à toutes les administrations du secteur public dans l'objectif de renforcer les relations entre citoyen et administrations; relations basées sur le respect et la confiance, grâce à la transparence et la publication d'informations. ■

Contrat de performance au sein de la direction des Recettes: les réalisations

La direction générale des Finances (DGF) a lancé en Janvier 2005 à partir de l'institut des Finances, un contrat de performance, établi entre la DGF et la direction des Recettes (DR); le contrat constitue un projet pilote qui sera appliqué aux restes des directions du DGF; il définit le plan d'action de la direction des Recettes et comprend des objectifs clairs et précis à atteindre en 2005.

Le but ultime de ce projet est de promouvoir la performance et la productivité de la DR et de communiquer avec les parties concernées pour assurer plus de transparence et avancer aux contribuables des services de qualité, ce qui renforcerait la confiance entre l'administration financière et le citoyen.

Le contrat permet à la DR d'organiser son fonctionnement interne selon la stratégie de la DGF; il comprend des critères de mesures des résultats.

Dans cette perspective, "Hadith El Malia" a eu un entretien avec le directeur des Recettes, M. Louay El-Hajj Chéhadé, pour s'enquérir sur ce qui a été réalisé jusqu'à présent.

Processus de la réalisation des objectifs:

Avant de discuter des activités entreprises jusqu'à présent, M. El-Hajj Chéhadé a passé en revue les objectifs à atteindre et qui peuvent être résumés par ce qui suit:

- Développer les bases de données de la DR pour une utilisation plus méthodique impliquant le développement de ses activités fiscales.
- Définir les critères selon lesquels les dossiers des contribuables de l'impôt sur le revenu doivent être étudiés.
- Créer des centres de services des contribuables dans les départements centraux et régionaux, afin de faciliter le traitement de leurs formalités.
- Moderniser les guides fiscaux (lois, décrets, arrêtés, circulaires…) puis les mettre à la disposition des contrôleurs et des contribuables.
- Harmoniser les applications fiscales entre les différentes unités dans chacun des domaines concernés.

Activités entreprises…

Un centre pour le service aux contribuables à été créé dans les départements de l'impôt sur les propriétés bâties et des droits de succession au sein de la direction des Recettes; il a déjà commencé à recevoir les formalités des contribuables et à répondre à leurs réclamations directement ou au téléphone.

Un centre similaire sera créé pour le département de l'impôt sur les propriétés bâties dans le bureau régional du Mont-Liban. Par ailleurs, et depuis l'année 2003, cette même initiative a déjà été prise au bureau régional du Liban-Sud pour le département de l'impôt sur les propriétés bâties, celui de l'impôt sur le revenu et le droit de succession.

Parmi les projets entamés, figure la coopération avec la Caisse nationale de Sécurité sociale pour établir une base de données réunissant les informations disponibles sur les employeurs et les employés. Ajoutons la collaboration avec la direction de l'Ordonnancement (DO) et le centre informatique du ministère des Finances, pour créer une base de données concernant tous les fonctionnaires de l'Etat et permettant à la DO de calculer l'impôt sur les revenus perçus par ces fonctionnaires.

Projets lancés …

Les projets lancés ont porté sur les points suivants:

- Elaborer un projet de décret fixant les attributions des contrôleurs internes.
- Désigner des commissions pour uniformiser les modalités d'application utilisées par les contrôleurs dans tous les bureaux régionaux.
- Informatiser les bordereaux d'imposition de l'impôt sur le revenu.
- Informer les contribuables de la DASS, par courrier électronique, de la nécessité de présenter les déclarations régulières en temps dû.
- Créer le service des grands contribuables.
- Appliquer les même projets dans les autres services: l'informatisation des impôts indirects et le droit de succession.
- Développer les programmes informatiques concernant l'impôt sur les propriétés bâties et la mise en place à Beyrouth de postes de services des contribuables relatifs à cet impôt et par la suite au bureau régional du Mont-Liban.

Développement du potentiel humain

Dans ce contexte, M. El-Hajj Chéhadé a affirmé que tout progrès au sein de la direction des Recettes commence dûment par le développement des compétences du fonctionnaire. La direction comprend en effet actuellement de nombreux éléments nouveaux qu'il est essentiel de former de manière approfondie par le biais de cycles ou de séminaires spécialisés en collaboration avec l'Institut des Finances. Dans cet ordre d'idées, des cycles spéciaux pour les contrôleurs internes ont été tenus notamment dans les domaines d'étude des dossiers, de formulation des avis adéquats, de décision sur les réclamations, ce qui leur a fourni l'opportunité d'aborder les problèmes administratifs, jusqu'à leur traitement. Pour les autres charges à la direction centrale ou aux départements régionaux, des cycles de formation adaptés seront introduits en étroite relation avec les besoins des unités de travail et des agents qui y sont affectés, toujours en collaboration avec l'IdF comme M. El-Hajj Chehadé nous l'a réaffirmé.

Engagement des fonctionnaires dans l'exécution du projet

Quant à la généralisation de ce projet, sa mise en vigueur et les modalités de contrôle, le projet a été soumis aux différentes directions du ministère, de même qu'aux départements régionaux des Finances, lors d'une réunion à l'institut des Finances le 12 janvier 2005, au cours de laquelle les fonctionnaires de la direction des recettes ont déclaré leur entière détermination de participer effectivement à sa parfaite exécution. Les tâches et les travaux nécessaires à cet effet ont été fixés avec les délais de transition par étapes périodiques lesquelles seront contrôlées et poursuivies au cours de l'année.

Il appartiendra aux chefs des départements et des services concernés de veiller à la bonne marche des travaux et à la consolidation des résultats, sous l'égide de la direction générale des Finances.

Des rapports devront être régulièrement préparés sur le suivi, explicitant les objectifs atteints, les difficultés rencontrées et les solutions proposées.

La responsabilisation de la direction des Recettes

Toutefois, dans le cas d'un manquement, le directeur des Recettes a soutenu que le Contrat de performance demeure un acte d'honneur entre la direction générale des Finances et la direction des Recettes. Les fonctionnaires sont d'ailleurs soumis aux devoirs et obligations légales qui servent le bien commun, sous peine de sanctions prohibitives en cas de défaillance. Enfin, tout en considérant que le projet en question vise à unifier et à stimuler les efforts des fonctionnaires, il n'en demeure pas moins vrai qu'il tend à leur inculquer une formation complète face aux tâches publiques qui leur sont confiées, dans un esprit d'intégrité professionnelle et de progrès. ■

Visite de délégations...

De la Jordanie: l'IdF a accueilli, le 6 juin 2005, une délégation jordanienne composée de 4 responsables du département des ressources humaines du ministère des Finances.

La visite s'est inscrite dans le cadre d'un contrat d'assistance technique d'un an conclu entre le ministère des Finances Jordanien et l'ADETEF, portant sur la création d'un centre de formation. Elle intervient au stade de la validation du plan stratégique du centre de formation. La délégation s'est informée sur le mécanisme de formation continue à l'IdF et sur les modules de formations adressés aux nouvelles recrues.

Enfin, la délégation a souhaité que cette visite jettera les fondements d'une coopération avec le ministère des Finances jordanien en matière de formation. ■

De l'Irak: l'IdF a accueilli, le 26 juin 2005, une délégation irakienne comprenant 14 responsables de haut niveau au ministère du Plan et de la Coopération pour le développement en Irak dans le cadre d'un programme de formation intitulé «Renforcement des capacités administratives des cadres supérieurs» organisé par l'Institution Internationale de l'Administration et la Formation (IMTI).

Suite à une visite au service moderne de la TVA, la délégation a reçu une brève présentation des projets de développement et de modernisation exécutés au ministère des Finances. Par ailleurs, la délégation prit connaissance des fonctions de l'IdF en matière de formation interne, de communication et de réseautage avec les institutions locales, régionales et internationales. La rencontre fut enfin clôturée par une visite à la Bibliothèque des Finances et les salles de formation à l'Institut.

Dans le même contexte, 2 délégations iraquiennes, la première du même ministère (11 février), et et la seconde du departement du Contrôle financier (24 février) avaient visité l'IdF pour s'instruire de l'expérience de l'IdF dans le domaine du développement des ressources humaines et le renforcement des capacités. ■

Du Fonds monétaire international: Dans le cadre de la coopération en cours entre le FMI et la Banque du Liban d'une part, et le ministère des Finances d'autre part, une délégation du Service fiscal au FMI a visité le Liban du 24 mai au 3 juin, pour prendre connaissance de l'ensemble des comptes du secteur public et se procurer les différentes informations nécessaires, à l'occasion de rencontres avec des responsables au ministère des Finances, à la Banque du Liban et dans certaines institutions et administrations publiques comme la Caisse nationale de la Sécurité sociale, l'Electricité du Liban, l'Office des Eaux de Beyrouth et du Mont Liban et bien d'autres. ■